"الجامع" بديلا لـ"القانون" في سلطة حماس!

كتب حسن عصفور/ منذ أن إستبدلت حركة حماس واقع سيطرتها على المشهد في قطاع، من "أغلبية برلمانية" في الضفة والقطاع وحكومة نالت موافقة التشريعي، الى تقليص سلطتها عبر عملية "إنقلابية" عسكرية في قطاع غزة، يونيو 2007، وهي لا تزال تعيش في حالة من "التوهان" القانوني لفرض تلك السيطرة..

حماس، عجزت عن تقديم رواية جادة ومسوؤلة لما اقدمت عليه بأن تخطف القطاع، وتتخلى عن حكومتها لجناحي بقايا الوطن وتقيم "حكومة في القطاع، عرضت "تبريرات واهية"، لا يمكن أن تشكل سندا واقعيا، فلا يمكن لعاقل أن يصدق بأن المسألة تنحصر ضمن "تباين" المسألة الأمنية، وعدم تنفيذ أوامر وزراء حماس..

ومع فقدان رواية واقعية لحركة الإنقلاب، برزت مظاهر غريبة على المجتمع الغزي، في ظل السلطة القائمة، والتي يفترض أن حماس ملتزمة بقانونها الأساسي، من وفر لها الفوز بالأغلبية البرلمانية، التي تخلت عنا عبر الإنقلاب الحزيراني..

من أبرز تلك المظاهر، ما يعرف في القطاع بـ"إسرة الجامع"، والتي باتت جزءا حاضرا في كل ما يتعلق بالمواطن الغزي، هي من يمنحه شهادة "حسن السير والسلوك"، وهي من يتقدم بكل معلومة "أمنية" أو "شخصية" عن أبناء قطاع غزة، في سابقة تبدو وكأنها تطوير لحركة "المطوعين" في العربية السعودية، بشكل أمني مضاعف..

حماس، ومنذ الإنقلاب وحتى ساعته، إستبدلت القانون بحركة "مخبرين شرعيين"بمسمى "أسرة الجامع"، هي من يتحكم في مصير المواطنين وتعاملهم مع أي مؤسسة حكومية أو أمنية، فلا يمكن لمواطن أن ينهي معاملة دون أن يحصل على "شهادة" من تلك الإسرة..

من المفارقات الغريبة منذ سيطرة حماس بالقوة العسكرية، أن على الغزي أن يكتب في أي ورقة تعريفية إسم أُقرب جامع لسكنه، بدلا من "أقرب مركز

شرطة"، في حركة إستبدال علنية للبعد الفئوي بإسم الدين، وإسرته الحمساوية، لتصبح هي القاعدة وليس القانون والمؤسسة القانونية..

إعتماد حماس "إسرة الجامع" بديلا للمؤسسة المدنية، لأنها خارج أي مساءلة وسلطتها فقط عبر المؤسسة الدينية الحمساوية، وتقريرها لا راد له، بصفته صادر عن "هيئة شرعية".

المثير للدهشة فعلا، كيف يمكن لمنظمات حقوق الإنسان التي تتلقى دعما هائلا لحماية الحق المدني، أن تصمت على ذلك السلوك الظلامي جدا، بأن يستبدل القانون بمجموعة حزبية دينية هي صاحب القول الفصل في التعريف بالمواطن، وكيف لقوى سياسية وفصائل تهتف ليل نهار بحثا عن حرية شعبها، أن تقبل هذا السلوك المعادي لأبسط مفاهيم تنفيذ القانون..

البعض يدرك تماما، أن تلك "الإسر" ليست سوى "خلايا أمنية خاصة" تقوم بكل أشكال الرقابة والملاحقة للمواطنين دون قانون، وبلا حساب، وكلامها الأكثر مصداقية عند أهل الحكم في القطاع..

يبدو، أن الأمر لا يقتصر عند هذا التجاوز الخطير للقانون وسلطته، بل أن حماس تمكنت أحالت غالبية الجوامع في قطاع غزة الى أماكن إعتقال وتحقيق وتعذيب..

حماس لا تسمح ببناء أي جامع دون أن يكون تحته قبو، تحولت تلك الأقبية في سنوات حكمها الى مراكز إرهاب وخطف وتحقيق وتعذيب، دون اي رقابة قانونية..حماس التي كانت تلجأ لتلك الممارسات خلال الإنتفاضة الوطنية الكبرى، بتحقيق مع "مشبوهين" او مخالفين" داخل الجوامع في حينه، يبدو أنها قررت ان تصبح تلك هي القاعدة التي تلجأ لها في ظل حكم خارج النظام..

كيف يمكن تفسير سلوك خارج أي تقليد قانوني، ومتعاكس كليا مع النظام الأساسي، وما هي التفسيرات التي يمكن ان تقدمها، عندما تستبدل أمكان عبادة دينية وأداء شعائر الصلاة، الى مراكز شرطة سرية، تقوم بمراقبة المواطنين ومراكز تعذيب وتحقيق ولا يعرفن أحد، كم مواطن بريء فقد حياته في تلك

الأقبية السوداء، التي لا تخضع لأي شرط قانوني، ولا تستقيم إطلاقا مع مراكز التحقيق والتوقيف الرسمية..

وجود هذه المظاهر كفيل بمحاسبة قيادة حماس، بأنها حركة تنتهك القانون والنظام الأساسي، ويجب أن تتوقف كليا عنها..

الصمت على ممارسات قهرية ظلامية غير شرعية لن يخدم القانون، وبالتأكيد لن يساهم في بناء إنسان سوى لمواجهة المحتلين، مهما إدعوا بغير ذلك..

لماذا هذه الظلامية وحماس تسيطر على كل نفس في القطاع..هل من تفسير سوى الغرق أكثر في عالم "الفئوية الشاذة"..كفى!

ملاحظة خاصة: كما اليوم في عام 1981 كان الخبر الصاعق، الموساد إغتالت "الفتى ماجد"..رجل إعلام وثقافة كان هدفا للتصفية كما سبقه غسان كنفاني..جريمة هزت الفلسطيني حيثما كان..رحل ماجد أبو شرار الإنسان والقائد..الكاتب والمثقف..خلية نحل لا تعرف الصمت الجسدي والعقلي..مكان لكل ألوان الطيف السياسي والفكري..أبو سلام رحلت ولم ترحل..ذكراك دوما حاضرة..دون تحزبك خلقت حزبك..سلاما يا رجل!

الدعم المالي لغزة أهو للناس أم لحماس؟!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد أسرار كثيرة في السبب الذي أدى بدولة قطر لأن تدفع ثمن الوقود للكيان لإيصاله الى محطة كهربا قطاع غزة، حيث جاء ذلك ضمن "إتفاق دولي" بمشاركة أمريكية إسرائيلية إقليمية على الخطة التي أعدها المبعوث الأممي نيكولاي ملادينوف (كان لفترة قصيرة يعتبر صهيوني عند حماس ولا نعرف الآن شو صفته)..

وبعد ساعات من ذلك، خرج بيان قطري مفاجئ ليعلن عن تقديم 150 مليون دولار كدعم إنساني للقطاع، لكن البيان حدد بوضوح، أنه سيتم "تفعيل هذه الحزمة من المساعدات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الأممية المعنية". هذا الشرط الواضح تأكيد أن المال القطري هو جزء من تلك الصفقة

التي وافقت عليها واشنطن وتل أبيب، ونظريا لن تصل تلك الأموال مباشرة الى "خزينة حماس".

قطر وعبر بيانها تؤكد أن الدعم هو لأهل القطاع وليس لحركة حماس، وليس دعما نتاج رضوخ العالم لمسيرات العودة، كما تدعي بعض الأصوات التي تبحث عن "إنتصارات خاصة"، لتبرر ما سيكون لاحقا من آثار لذلك..

الدعم الإنساني هو جزء من صفقة سياسية، وبيان قطر مؤشر قاطع على ذلك، و يجب أن يكون لأهل القطاع، وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من سيقوم بتوفير فرص عمل، والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي يعشيها سكان القطاع نتيجة الحصار..

لم يعد مهما أن توافق سلطة رام الله أم لا توافق على الخطة، فهي عمليا اصبحت طرفا غير ذي صلة بتطورات الأحداث، وسقطت كل "صرخات" أن المفتاح بيد الرئيس ولن تمر أي خطة بدون موافقته، لكن ما حدث أكد أنه ليس سوى مفتاح "ابو لمعة"، شكلي هامشي، لا قيمة له بعد أن سقط "الغطاء الإسرائيلي" عنه..

مع البدء في أرسال أموال الدعم الى القطاع، أعيد فتح ملف لمن سيكون الدعم حقا، بعد أن تم دفع ثمن الوقود كاملا لمحطة الكهرباء، المواطن الغزي يتساءل، هل سيتم تخفيض فاتورة الكهرباء بما يتناسب والدعم المعلن، أم أن حركة حماس ستستمر في جباية المال كما كان دون الأخذ بعين الإعتبار أن ثمن الوقود ليس منها، بل هو دعم معلن..

بات من الضروري بحث مسألة الدعم، وكيف للمواطن الإستفادة منه، وان يذهب الى الغاية التي من أجلها تم، وهنا، لا يجب الخلط بين أي دعم سيقدم لحماس بصفتها الفصائلية، وبين ما سيقدم لأهل القطاع، ويجب الفصل والتحديد بينهما، ومطلوب تقديم كشف حساب عما كان من دعم عام لأهل القطاع، في السنوات السابقة..

من حق حماس أن تقوم بكل ما تقوم به سلطة رام الله من جباية وغيرها، لكن قبل ذلك عليها ان تحدد ما هي طبيعة السلطة القائمة في القطاع، وبأي حق يتم تحصيل الضرائب أو الجباية من أهل القطاع، ما لم تذهب الى "خزينة عامة"،

وهل هناك "خزينة معلومة" وتحت الرقابة تذهب اليها أموال الضريبة والجباية العامة، ام انها تتصرف بها وكأنها "خزينة حزبية"..

ولأن الدعم حق للمواطن، عليه أن يعرف ايضا لما لا يتم تخفيض أسعار الكهرباء وفقا لنسبة الدعم، وهو ما يجب أن يسري على كل قطاع يتم تقديم دعما له، مع ضرورة وجود آلية رقابة ومساءلة لتلك الأموال..

ولكي لا يتم الخلط بين ما لحماس وما للناس، هل يجب التفكير بتشكيل "لجنة وطنية خاصة" للإشراف على أبواب النفقات لأموال الدعم، ومعها أموال الضريبة والجباية، وكيفية صرفها..

تشكيل "لجنة خاصة" للتعامل مع "الدعم الإنساني" تمثل شكلا من اشكال الحماية السياسية لعدم الذهاب بعيدا في مسألة الإنفصال الوطني، من خلال ترسيخ "كينونة خاصة" في القطاع، وستكون حصنا في وجه أي مناورة تحاول أمريكا ودولة الكيان تكريسها عبر أبواب الدعم المالي..وهي لا تمثل مسا بحقيقة سلطة الأمر الواقع في القطاع، لكنها بالتأكيد تحاصر أي نوايا سياسية تقف خلف الدعم المالي الذي قفز عن "الشرعية الرسمية"..

بلا شك سيكون لهذه اللجنة دور كبير في تحديد أوجه الإستفادة من تلك الأموال، وفقا لمصلحة المواطن الغزي، وأن لا تذهب في غير ما خصصت من أجله..

مسألة يجب أن تسارع قيادة حماس من أجلها كي لا تثار كثيرا من أسئلة حول لمن يذهب الدعم، وأين وكيف يتم التصرف به..لو كانت مصلحة أهل القطاع هي الهدف!

ملاحظة: فجأة غاب المتحدثون الرئيسيون لسلطة رام الله عن الرد على مال قطر الذي تجاوز مقر المقاطعة..صمتهم حتما ليس حكمة بل قصر ذيل مع دولة يدها طويلة في حلق "أبو لمعة"!

تنويه خاص: مشهد قد يكون كافيا لأن تعرف قيادة حماس حجم الكارثة في قطاع غزة، عندما يتقدم مئات من خريجي الجامعات لوظيفة في مخبز..طبعا لا عيب في العمل بس أكيد مش هيك كان الأمل!

الصمت العباسي - الحمساوي على فعلة قطر في القدس..عار!

كتب حسن عصفور/ تصريحات نتنياهو خلال استقباله نائب الرئيس الصيني في مكتبه بالقدس الغربية، بأنها الزيارة الأهم منذ 18 عاما، لا تقتصر فقط على قيمة الصين الاقتصادية للكيان، بل تختصر مدى الكسب السياسي الأكبر من مكان عقد اللقاء ذاته.

قديما، وقبل "عصر النكبة الكبرى"، كانت كل اللقاءات الرسمية الدولية، بما فيها الأمريكية، مع مسؤولين إسرائيليين تتم في مدينة تل أبيب، كونها العاصمة المعترف بها دوليا للكيان، وليست في القدس الغربية، كما كانت تحاول الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وكان ذلك الموقف جزءا من الرفض العالمي لقرار الكيان، بأن القدس هي العاصمة، ولو حدث أن التقى أي مسؤول دولي لقاءات فيها، تفتح عليه باب جهنم السياسية حقا، ما يفرض اعتذارا عن تلك الخطيئة الكبرى.

الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير بقيادتها التاريخية وزعيمها الخالد أبو عمار، كانت من يقود تلك الحرب السياسية، وبدعم واضح وصريح من الجامعة العربية، ولم يكن الصمت مقبولا أبدا، كي لا تصبح تلك الزيارات "حقيقة سياسية" لتكريس القرار الإسرائيلي بتحويل القدس الغربية عاصمة للكيان.

ولكن، وبعد ان أعلن ترامب البدء بتنفيذ صفقته الإقليمية الكبرى، عبر قراره بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس الغربية، ورد فعل فلسطيني وعربي معيب ومهين، بل ويمكن القول أنه مشارك عمليا بعجزه في تمرير ذلك القرار، بدأت حركة سياسية جدية، تحاول فرض "المرفوض" بإعادة الروح لعقد اللقاءات في مدينة القدس، دون إعلان بالموافقة الرسمية على أنها عاصمة للكيان، لكنها عملية تكريس واقعي الى حين القدرة على تنفيذ ذلك.

الفضيحة السياسية، أن من فتح الباب واسعا بعد الإدارة الأمريكية لتلك السياسة الجديدة، كانت دولة قطر، عبر سفيرها "السامي" للسلطات الثلاث القائمة فوق أرض فلسطين التاريخية، (سلطة إسرائيل، سلطة رام الله وسلطة حماس) محمد العمادي، بعقد سلسلة لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين في مكاتبهم الوزارية في

القدس الغربية، خلال شهر فبراير (شباط) 2018، وهو من كشف ذلك عبر اللقاء مع وكالة رويترز، مبررا انها لقاءات لخدمة القضية الفلسطينية.

وفي حينه حذرنا، ان هذه سابقة ستفتح باب الزيارات العامة للقدس وتكريسها عمليا عاصمة للكيان، ولذا كان من المفروض ان لا تمر مرورا هادئا، بل يجب الإعلان الرسمي الفلسطيني، خاصة منظمة التحرير بصفتها التمثيلية، لرفض هذه الخطيئة السياسية، التي تصل الى حد خيانة المشروع الوطني، وخدمة للمشروع التهويدي، كما على حركة حماس، أن تعلن رفضها الصريح لهذه الخطوة الفضيحة، وأن ترفض استخدام "خدمة الشعب الفلسطيني" جسرا لتمرير مؤامرة أمريكية ترمي باعتبار القدس عاصمة للكيان.

إلا أن المفاجأة السياسية، صمت كلا الطرفين فتح (م 7) ورئيسها محمود عباس، ومعها منظمة التحرير وأمين سرها الذي لا يتوقف عن الكلام، وحركة حماس وكل ما لها من وسائل إعلام وناطقين لا يتركون حدثا دون المرور عليه، فما بالك وما حدث عار سياسي، الفضيحة الأكبر ذلك الصمت المشترك - المتفق عليه "ضمنيا" بين طرفي النكبة"، صمت يكشف كم أنهما أدوات تنفيذية لتمرير صفقة ترامب، كل بطريقته، ويكشف كم ان قطر لا يسمح بالمساس بها، رغم كل فعلها لخدمة الكيان العلنية وليست السرية.

تخيلوا لو ان مصر او الأردن أو دولة عربية أخرى، هي من قام بذلك، كيف سيكون رد فعل آل عباس وفرق حماس ومعها أدوات الإخوان العالمية، لكن من فعلها كان صاحب "السيادة العليا" على قرار السلطتين.

فهل من صمت على لقاءات العبادي يمكنه ان يعترض على أي لقاء آخر، تلك ستكون "نكتة العصر"..

لدولة الكيان وطغمتها الفاشية هنيئا لكم بما لدينا من "سلطتين" تمثلان بابا خلفيا لتمرير "مشروع التهويد الكبير"!

ملاحظة: من العجب العجاب تهديد ترامب لرئيس الطغمة الفاشية في تل أبيب بأنه سينفذ صفقته، ولو رفض لديه من الأسلحة التي ستجبره على القبول، مسكين

يا بيبي لحق وإقبل بلاش القدس تبطل عاصمة واللاجئين حقهم يعود والضفة تصير كلها فلسطينية!

تنويه خاص: وكالة أمريكية مفترض أنها "كبيرة" تقول مقتل خاشقجي قد يسقط "صفقة القرن"، لو كان هيك الأمر شخصيا سأعتبر جمال خاشقجي شهيد القرن" ..ما أسخف حالنا!

الفرقة الزهارية لـ"الكذب الحلال"!

كتب حس عصفور/ فيما يبدو، وكأنه مخطط مدروس من قبل تيار داخل حركة حماس للبحث عن كل ما يدخل "فيروس" التوتر المجاني داخل المشهد السياسي الفلسطيني، بالبحث عن "مسائل" إما أنها لم تعد بذي صلة واقعية، وإنتهى أمرها، ام البحث عن أي "إشاعة" او منشور بلا قيمة لإعادة تناوله وفقا لما يريد ذلك التيار المهووس بكراهية الآخر..

في ذكرى مرور 25 عاما على توقيع إتفاق المبادئ، المعروف إعلاميا بإسم إتفاق أوسلو 1993، خرجت حماس، كحركة وتيارات بفتح كل ما لديها من اسلحة لتمرير أحد أكبر المواقف خزيا لها، عندما سمحت لنفسها بإتهام الخالد أبو عمار بالخيانة، بل وطالبت بمحاكمته، كما كل فريق الإتفاق، ولأن حماس لا تهتم كثيرا لما تقول، فتكتب ما يحلو لها، ثم تبدأ بالتفسير الساذج لما قالت..

ولأن ياسر عرفات سيبقى أعلى قيمة ورمزية وحضورا من كل من حاول المساس به، فلم تكن نتيجة فعلتها تلك سوى انها سقطت "وطنيا"، وسجلت على ذاتها "عارا" كان عليها، فورا ان تعتذر للشعب الفلسطيني عن تلك "الإتهامات" المخجلة، وعمليا اللاوطنية..

حماس، من حقها أن تنتقد أوسلو وأي إتفاق، لو انها قدمت خيرا منه، في كل ما قامت به، سلوكا وممارسة في سلطتها بقطاع غزة، وتلك مسألة لا تحتاج الى أي إثبات، فلا حكمت عدلا ولا خيرا، ولا "قاومت" كما تدعي خيرا من ما فعلت بعد قيام السلطة مباشرة، التي شهدت غالبية عمليات حماس العسكرية، والتي توقفت

تقريبا بعد الإتفاق الأمريكي الإسرائيلي القطري مع خالد مشعل وقيادة حماس في الدوحة، لمشاركة حماس في الإنتخابات التشريعية كجزء من تمرير "مشروع إوباما الكبير" لتدمير المنطقة العربية، عبر الأداة التنفيذية الإخوان المسلمين وفروعها بما فيها حماس..

ومؤخرا، وبلا أدنى أخلاق سياسية، فتحت فرقة حمساوية النار على ما تدعيه كذبا بأنه وثيقة "عباس - بيلين" عام 1995، وتعاملت معها وكأنها "حقيقة مطلقة مسلم بها"، وبلا أدنى مسؤولية سياسية أو حتى وطنية، إنطلقت منها لتعلن أنها "صفقة القرن" مرة واحدة، ومن هنان تبدأ "الثمالة السياسية" لهذه الفرقة الحمساوية التي حاول محمود الزهار، قيادتها ومن خلال مقر التشريعي، وصفته كنائب عن حماس فيه، وتجاهل هذا "الزهار" ان المقر والصفة هي منتج أوسلوي يصر على التمسك به لأنه إمتيازات مالية وشخصية وسمعة خارجية، وليته تذكر أن ذلك ثمن من أثمان "إتفاق الخيانة" كما يدعي الزهار وأبو راس وغيرهم من الحمساويين..

بداية، وبعيدا عن أي إختلاف مع رئيس السلطة وفتح، محمود عباسن فهو لم يكن طرفا مطلقا بأي تفاوض مع يوسي بيلين، وكان إستخدام الإسم بحكم موقعه كرئيس دائرة شؤون المفاوضات، خاصة وأنها بدأت قبل عودة عباس الى أرض بقايا الوطن، والمفاوضا بعلم الشهيد الخالد أبو عمار..

وشخصيا كنت المفاوض الرئيسي مع يوسي يبلين، بعد أن بدأت بجلسات خاصة، بين أكاديميين فلسطين وآخرين إسرائيليين، ليس بينهم سري نسيبة ولا مهدي عبد الهادي، كما تدعي الوثيقة المزورة..

المفاوضات لاحقا تناولت غالبية القضايا، للحل النهائي، كمحاولة إستباقية لكسب الوقت بدلا من الإنتظار سنوات خمس..

لم يكتب أي ورقة أو وثيقة مشتركة بين الطرفين على الإطلاق، وما نشرته بعضا من صحف، ليس سوى وثيقة إخترعها سفير مطرود من قبل الخالد أبو عمار، وغالبية أبناء الشعب يعرفون سبب الطرد..

وتوضيحا، ليس للفرقة الزهارية لـ"الكذب الحلال"، فهذه مجموعة لا تبحث الصدق أبدا، بل تعيش بعالم خداع ذاتها، لأنها تعتقد كما شخص في داخل إسرائيل يكذب بلا أي تفكير لخدمة محركيه، انك ما دمت ملتح وتدعي أنك "شيخ"، وتتحدث عن الدين فأنت محصن، ولا نود فتح ملف بعضا من عليها من أحاديث من ابناء حماس..

إعتماد الزهار "وزير خارجية حكومة أوسلو الحمساوية 2006، على نص بالعربية لا يملك غير سواه، دليل جهله بما حدث، لأن اللغة الرسمية لكتابة الوثائق ليس العربية بل الإنجليزية، الى جانب أنها ليست موقعة حتى بشكل أولي من طرفي التفاوض..

هذه الفرقة الحمساوية تصر أن تخترع "صفقات" ليس دفاعا عن "الحق الوطني"، بل تمهيدا لقادم يتنهك كل حركة الحق الوطني، من خلال سيرها في صفقة ترامب عبر البعد الإنساني، تكملة لما أقرته وثيقة الزهار مع الأوربيين والأمريكان في نهاية 2006 في سويسرا التي وافق خلالها على أسس "الدولة المؤقتة"، وليته يمتلك الشجاعة الأدبية والسياسية ولا نطالبه بالشخصية، وينشر تلك الوثيقة التي كانت مفتاحا لتنفيذ خطة شارون المشروع الرئيسي لخطة ترامب..

الفضيحة، ان فرقة "الكذب الحلال" هذه لم تكلف نفسها التعامل مع نفي أطراف التفاوض، بأنه لا يوجد وثيقة لأنها توقفت بعد إغتيال رابين إنتظارا لنتائج الإنتخابات، بعد أن قام "التحالف الفاشي" في إسرائيل بقتله" رفضا لإتفاق أوسلو، كما الزهار وفريقه..

لقد نفى بيلين وجود وثيقة وكذلك حسن عصفور، وكلاهما لم ينفيا التفاوض أصلا، بل النفي للتوصل الى وثيقة مصاغة..الى جانب أن د.سري نسبية أعلن انه لم يكن طرفا ولا يعلم عنها..

إصرار هذه الفرقة على إختراع وهم وثائق، لتبرير ما هو قادم من مشاركة في تنفيذ المرحلة الثالثة من صفقة ترامب في قطاع غزة، وإستكمالا للإتفاق القطري الأمريكي الإسرائيلي مع خالد مشعل في الدوحة نهاية 2005 لإشراك حماس في

الإنتخابات التشريعية مقدمة لتمرير "مشروع أوباما الكبير" ضد المنطقة العربية..

ليت قيادة حماس وخاصة في قطاع غزة، أن تعيد الصواب السياسي لفرق الفتن الوطنية، وتعلم بأن "الكذب ليس حلا"!

ملاحظة: تصريح خالد مشعل في تركيا بأن حماس هي فقط من يقاوم يمثل وصمة عار شخصية وحزبية ما لم تعتذر عنها قيادة حماس..التعالي والغرور بداية السقوط..تأكدوا من ذلك تماما..

تنويه خاص: لشهداء الجمعة في مسيرات الغضب كل التحية ولهم السلام، ولأهلهم الصبر، ولكن لما السماح للبعض منهم إقتحام السياج الفاصل وهم يعلمون يقينا أن جيش الاحتلال سيطلق رصاصه القاتل فورا..إستفسار لقادة العمل لو لديها جواب!

"القبضة الفلسطينية الموحدة" ضد العنصرية والتهويد يجب أن تدوم!

كتب حسن عصفور/ في 30 مارس (آذار) عام 1976 نجح الشعب الفلسطيني في أرضه التاريخية "فلسطين"، أن يسجل "إسطورة كفاحية" وعلامة فارقة في التاريخ الوطني ضد الحركة الصهيونية ومشروعها الإستعماري الإستيطاني، عندما توحد في "يوم الأرض"، خرج متحديا في أماكن تواجده كافة، إنتفض أهل فلسطين من رأس الناقورة حتى رفح ومن البحر الى النهر، وفي أماكن اللجوء ومواقع الثورة، رفضا لسياسة تهويد الأرض ومصادرتها..

ملحمة كفاحية أعادت الإعتبار لوحدة فلسطين الأرض والشعب، لتكون رسالة غابت عن قيادة الحركة الصهيونية طويلا، أن شعب فلسطين حي كان وسيبقى ..

وتلاحمت روح الكفاح في مواجهة عدوانية واسعة ضد "المشروع الوطني الفلسطيني وزعيمه الخالد ياسر عرفات"، بعد قمة كمب ديفيد، والمؤامرة الأمريكية الصهيونية الإسرائيلية، حيث توحد الرد الوطني في فلسطين التاريخية، عبر ملحمة كفاحية مميزة..وفي شهر أكتوبر 2000 كانت البداية ..

ومجددا يسجل أكتوبر "شهر النصر"، رفع "القبضة الفلسطينة الموحدة" في مواجهة قانون عنصري تهويدي للوطن والأرض والهوية، يتوحد شعب فلسطين فوق أرضه التاريخية يدا بيد معلنا التصدي والتحدي لقانون يؤكد الحقيقة التي قالها العالم والأمم المتحدة يوما، أن الحركة الصهيونية حركة عنصرية بقرار تاريخي اقرته الأمم المتحدة، 3379، الذي اعتمد في 10 نوفمبر، 1975 بتصويت 72 دولة بنعم مقابل 35 بلا.

تراجعت عنه للأسف في لحظة ظلامية عام 1991 شرطا لمشاركة دولة الكيان العنصري في "مؤتمر مدريد"، وكان لها ذلك، بموافقة عربية رسمية، تكملة لمحاولة شطب التمثيل الوطني الفلسطيني مجسدا في منظمة التحرير، وإستبدالها بتمثيل أعرج مشوه وآخر مشبوه..

في الأول من أكتوبر 2018، تسجل فلسطين رفضا وطنيا عاما وشاملا، دون إستثناء، للعنصرية الصهيونية، وأنها لن تصبح قدرا، ولن تتمكن هي وأداتها إسرائيل من "تهويد الحاضر"، وأن قوانين القوة القهرية لن تصبح "حقائق سياسية"..

الوحدة الفلسطينية الثالثة، تسجل قيمة كفاحية خاصة ومميزة، ليس ضد العنصرية والفاشية فحسب، بل أنها رسالة الى "عناصر التقسيم والقسمة" في الداخل الفلسطيني، ان تلك المسألة ليست سوى جزء من خطة تنفيذ المشروع التهويدي، وأن إدوات الإنقسام مسمومة بل ومشبوهة، فمع إطالة أمد الإنقسام تمنح العنصرية الصهيونية وحركة "التهويد" طاقة مضافة..

القبضة الموحدة التي تنتفض في الأول من أكتوبر، رسالة أن بالإمكان أفضل كثيرا مما هو قائم..نعم يمكن البحث في أدوات العمل الموحد حماية للفلسطينية هوية وأرض وشعب..

هل تفتح "الوحدة الكفاحية الثالثة" للشعب الفلسطيني أبوابا جديدة لإعادة صياغة العلاقة بين مكونات الشعب في الوطن الواحد..هل يمكن إعادة التفكير في شكل العلاقة بين أدوات العمل للشعب الفلسطيني، والبحث عن صيغة رد جذرية على العنصرية والتهويد في آن..

"قانون القومية" العنصري هو الوجه التكميلي لمشروع التهويد في الضفة والقدس، مشروع موحد يجب أن يطرح ضرورة إعادة التفكير في فعل المواجهة سياسيا وتنظيميا..المشروع التهويدي العنصري ليس لجزء من فلسطين، أو في بعض منها، بل هو مشروع لتهويد كل فلسطين عدا قطاع غزة، ما يفترض "إنتفاضة فكرية" لإعادة التقييم في العلاقة بين مكونات الشعب الفلسطيني..

التوحد الكفاحي في المشاركة الإضرابية في فلسطين التاريخية يجب أن يكون بابا جديدا لأفق فكري - تنظيمي جديد..لجنة موحدة بين مكونات التمثيل الوطني..تلك الحقيقة الأبرز لو أريد حقا صفع الحركة الصهيونية ومشروعها التهويدي العنصري..

هل تتمكن "قيادات الحركة السياسية الوطنية" في فلسطين التاريخية، أن تعبر من حركة الإحتجاج الآني الى مؤسسة المشترك الإحتجاجي..لتكن تلك مسألة التفكير ما بعد "الإضراب العام"..فهي وليس غيرها يمكنها أن تصبح ردا فاعلا على كيان غارق في العنصرية!

ملاحظة: ليت صائب عريقات يعيد قراءة رسالته الى غوتيريش..ويدقق من يقتل أطفال غزة..هل هي دولة الكيان فحسب أم من يشاركها العقاب..شراكة الحصار هي شراكة القتل أيضا يا دوك!

تنويه خاص: تقدير خاص لجهاز الإحصاء لتقريره حول الحالة العمرية للشعب الفلسطيني..تقرير يؤكد رسالة أن الرهان على "شيخوخة شعب" لن ترى النور أبدا..فشعب طائر الفينيق لن ينكسر!

أنت خائن..أنت خائن أكثر!

كتب حسن عصفور/ وكأن "الكارثة الإنقسامية" لم تعد كافية لإرضاء الحقد الدفين على "الوطنية الفلسطينية"، فبدلا من البحث بكل ما أمكن أليه سبيلا لوضع نهاية النكبة الثالثة في تاريخ الشعب، تبحث حركتا "فتح - م 7" و"حماس" عن طرق جديدة لتعزيز تلك المصيبة الكبرى..

ووسط إنتظار شعب فلسطين، المنكوب بفعل هاتين الحركتين منذ 11 عاما، لوضع نهاية للإنقسام العام، إنطلقت وسائل إعلامهما وشخصيات مركزية فيهما، لفتح "جبهة صراع" إنزلقت الى ما هو "محرم"، بالدخول في مستنقع "التخوين الوطني"، دون أي إهتمام لمخاطر تلك الحملات السخيفة والساذجة ولكنها الخطيرة جدا على المنحى السياسي العام..

ونسجل، ان حركة حماس من إشتق تلك السياسة الرديئة في التعبير عن الخلاف أو الإختلاف، لم يعد الفرق بينهما كبيرا، حيث تستخدم وصف مخالفيها في كثير من الأحيان بالخونة أو الكفرة، وفقا لموقع الحدث، فهي ومنذ خروجها للعمل أواخر 1987 وهي تلجأ لذلك "سلاحا" تشويهيا لـ"خصومها"، علمانيين أو إسلامويين، فكل من ليس معها هو خائن أو مرشح للخيانة..

وكانت حركة فتح في عهد الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، تنحي بذاتها عن تلك السياسة الرديئة، بل وتعمل على عدم الإنجراف اليها، كجدار حماية للذات الفلسطينية، والجبهة الداخلية أمام حرب عدوانية شاملة على فلسطين قضية وشعب..رغم أن البعض نال من مكانة الشهيد المؤسس في محطات مختلفة.

ولكن، في زمن الإنقسام برزت "الحركة التخوينية" وكأنها أصبحت "حقيقة سياسية"، يتم إستخدامها كتوصيف للطرف الآخر، عند أي منعطف خلافي، وتصبح جزءا من الحركة الإعلامية اليومية، دون أن تقف قيادة الحركتين الأكبر تمثيلا، أمام أبعاد تلك الحملات الساقطة وطنيا، بل ودون التفكير بأن ذلك يحمل في ذاته تكريسا لمبدا "التخوين سلاحا مضادا"..

في الأسابيع الأخيرة، ومع تعثر الجهد المصري في الوصول الى إستكمال تنفيذ "كومة الإتفاقيات التصالحية"، إنفتحت أبواق الردح العام، دون أي تدقيق فيما يقال، حتى بات تخوين الآخر كأنها "صفة خاصة"، تقال بشكل طبيعي جدا..

حماس أصدرت سلسلة تصريحات وبيانات كسرت كل المحرمات في إتهامات للقيادة التاريخية للشعب الفلسطيني في ذكرى مرور 25 عاما على توقيع إتفاق المبادئ (أوسلو)، تجاوزت كل الخطوط الوطنية الحمراء تعبيرا عن الرأي والخلاف، ولقصر نظر قيادتها لم تعتذر على سقطتها الوطنية الكبرى، ما فتح الباب للرد على تلك السقطة..

وخلال الأيام الأخيرة، وبعد النجاح بمنع حرب عدوانية جديدة على قطاع غزة، إنطلقت حملة إعلامية مكثفة من قبل "فتح - م7" عمادها تخوين حماس، بل وشطينتها، وأطلقت العنان لإعلامها وبعض من قياديها للكلام بلا أدنى مسؤولية، ليس بالتخوين والشيطنة لحماس، بل لتكريس منهج سياسي ليس من سمات الحركة الأم للثورة الفلسطينية، وإنزلقت من موقع الريادة الى موقع الرداحة، وهي من كان عليها حصار حملة "حماس" بفعل إيجابي، وليس السقوط بما هو أكثر رداءة وطنية من سلوك مساوي..

فتح وحماس، بما يفعلان يتجاهلان مخاطر هذه السياسة الغبية عليهما أمام الشعب الفلسطيني أولا، وأمام العالم ثانيا، فإن كنتما تتهمان بعضكما البعض بالخيانة، فكيف لكما التصالح لاحقا، وتمارسان "القبل"، فهل الخيانة هي بكما أم أنكما خنتما تقاليد الشعب وتستحقان الرجم الوطني عليها..

اللجوء الى هذا الإنحطاط في التعبير عن الخلاف ليس سوى إهانة للنضال الوطني والقضية الوطينة، وقبل ذلك الى شعب فلسطين، الذي كان نموذجا كفاحيا للمنطقة وشعوب العالم قبل البلاء الكبير بحكمي فتح وحماس..

وبعد، نغضب عندما نقرأ لبعض الكتاب العرب الساقطين بكل معنى التعبير، بإتهام الفلسطيني بالخيانة..أليس أفعال حماس وفتح – م 7، عملية تشريع لكل من يحمل حقدا على الفلسطيني لوصفه بما تصف به كل من هاتين الحركتين لغيرها..

أنت خائن..لا أنت خائن أكثر، تلك الحملة التي باتت حاضرة في إعلام الردة ..

كفى لهذا السقوط الكبير، أوقفوا هذا العار، وعلى قوى الشعب ومؤسساته وشخصياته وكل من يحمل رأيا وقلما للتصدي لهذه الحرب الرديئة ضد فلسطين الوطن والقضية والشعب..

ملاحظة: قرار الملك عبد الله بوقف تجديد تأجير الباقورة والغمر لدولة الكيان خطوة لها أثر إيجابي على مواجهة الكيان..خطوة تستحق التقدير العام، جائت في وقتها لصفع الحكومة الفاشية في تل أبيب.

تنويه خاص: ليبرمان يرفض التهدئة ويجاهر برغيته العدوانية ضد غزة وحماس..هل ذلك جزء من تنسيقه مع قطر بعد لقاء "المطار السري" وإستقباله العمادي الأخير لمنع مصر من النجاح..سؤال للتفكير مش أكثر!

بيان المهزلة الثوري..من أنتم: سلطة أم دولة؟!

كتب حسن عصفور/ في ستينات القرن الماضي انتشرت في لبنان طرفة سياسية، هرع مدير مكتب رئيس الجمهورية اللبنانية اللواء فؤاد شهاب الى رئيسه صارخا، بأن كمال جنبلاط الشخصية البارزة، أصدر بيانا هدد بخلق "أزمة دستورية في البلاد"، وبحكمته قرأ الرئيس شهاب "البيان الناري"، وفجأة اصابته نوبة من الضحك وقال لمدير مكتبه، يا بني جنبلاط بيك يقرأ من تحت..عَين له فلانا مديرا لمدرسة بعقلين الابتدائية.

ويبدو أننا أمام ذات المشهد الهزلي بعد أن أصدر مركزي "المقاطعة" بيانا يحمل من السخرية السياسية الكثير، حيث جاء في البند 21: "يتولى السيد الرئيس محمود عباس وأعضاء اللجنة التنفيذية الاستمرار في تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي كافة، واتخاذ الخطوات العملية وفق الأولويات المناسبة وبما يعزز صمود شعبنا ويحافظ على مصالحه الوطنية العليا".

وبقراءة "البيان الثوري جدا" سنجده قد اختزل المشهد كاملا بهذه الفقرة، التي وضعت كل المصير للتنفيذ والمتابعة بيد عباس وفقا للأولويات المناسبة، وهنا بيت القصيد، من سيحدد تلك الأولويات، بل ما هي أصلا هذه الأولويات، وهل هناك تعريف لها واتفاق حولها.

ولنفكر سويا، لو ان سحب الإعتراف المتبادل يمثل أولوية سياسية فورية، فذلك كان يتطلب إعلان ذلك، دون أي إنتظار، خاصة وأن البيان "العنتري جدا" أعلن إنتهاء المرحلة الإنتقالية لإتفاق أوسلو التي استمرت 25 عاما بدلا من 5 سنوات، ما يفرض وجوبا تحديد شكل النظام السياسي القائم، من حيث أهو سلطة فلسطينية مستمرة الى حين، أم بدأت عملية مرحلة دولة فلسطين، تنفيذا للقرار الأممي 19 /67 لعام 2012، ما يؤدي بالضرورة الى إعلان المركزي أسس

النظام الجديد، برلمانا وحكومة ورئيس لدولة تحت الاحتلال، خاصة وأن هناك لجان تم تشكيلها سابقا لإعلان ذلك، أي أنه لم يعد هناك أي مجال لإعادة البحث و"التنقيب".

الى جانب أن هذا القرار يتطلب إ تنظيم العمل وفقا لما سيكون من "مواجهة سياسية - أمنية كبرى" مع دولة الكيان وجيشها في أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، وهذا يتطلب وجود قيادة عليا لمتابعة "المعركة العامة" وأوامر محددة بذلك، ومن يقرأ البيان سيجد أن ذلك الأساسي غائب كليا.

الاكتفاء بالإشارة الوصفية لذلك، وتركها للرئيس ولجنته الخاصة "التنفيذية" يمثل حالة استخفاف بالوعي الوطني غير مسبوق.

وفيما يتعلق بوقف التنسيق الأمني، فهذا عملية متكاملة، لا تقتصر فقط على عدم تزويد المحتلين بكل ما يتعلق بحياة الفلسطيني اليومية كجزء من ثمن الحماية الخاصة لعباس، كما أعلن نتنياهو، بل يتطلب ذلك الاستعداد لمنع أي اعتداء على أراضي فلسطين والرد عليها، بما فيها استخدام القوة النارية، وأن تتوقف عملية الإبلاغ عن الحركة اليومية للمسؤولين السياسيين والأمنيين عند تنقلهم من منطقة الى أخرى، وتمزيق البطاقات الخاصة الممنوحة لهم من قبل الإدارة الأمنية، وذلك ينطبق على الرئيس ووزيره الأول والوزراء كافة، والانتهاء من استخدام أي امتيازات خاصة وفقا للاتفاق. مشهد اليوم من سلوك الحركة العامة لمسؤولي النظام القائم هو بداية الاختبار، ومنها يكون يكرم النظام أم يهان!

وبلا أي شك فإن الغاء اتفاق باريس الاقتصادي بكل ما به من مصائب، يتطلب خلق شبكة اقتصادية قادرة على تعويض الاعتماد على السوق الإسرائيلية، فهل هناك بديل معلوم، ام انه بديل سري، خاصة وأن القرار متخذ من زمن بعيد، وتم تشكيل لجان للبحث والدراسة والتنقيب ووضع الآليات لذلك منذ فترة، ما يعني أن البديل الوطني حاضرا، وستوجه ضربة قاصمة للسوق الإسرائيلية.

وفي شأن العقوبات على قطاع غزة، فالبيان عمليا أكد استمرارها، مع اللغة الإنشائية بالحرص على الأهل في قطاع غزة، فيما المصالحة باتت مسرحية مكررة، تؤكد أن الطلاق بات هو الخيار لهذه الفئة من الشعب الفلسطيني.

ولكن هناك مسألة ربما تكشف مدى هزالة من كتب البيان، حيث جاء في البند 20، "يحول المجلس المركزي الاقتراح بتشكيل محكمة منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس المجلس الوطني واللجنة القانونية في المجلس لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة الإتباع".

محكمة لمن ولما وما هي طبيعتها وأين حدودها وأي صلاحيات لها، وصلتها بدولة فلسطين المفترض انها بات قائمة من اليوم التالي للبيان.

بتدقيق سياسي يكشف هذا البند أن هؤلاء لا يعرفون من هم فعلا، وما هو النظام السياسي القائم، فقد كان مطلوبا منهم وضع كل ما يمكن أن يرضي الناس لغة ويرضي دولة الكيان عملا.

نحن أمام "مهزلة سياسية بلغة ثورية"، والى حين إجابتكم على السؤال المركزي، من أنتم: دولة أم سلطة، فما صدر ليس سوى بيان عكس ما جاء في "اتفاق عباس - أرغمان!

ملاحظة: بيان أمين عام الأمم المتحدة حول اغتيال الأطفال الثلاثة في دير البلح يكشف كم ان الفلسطيني لا يعني سوى حدثا عابرا..تخيلوا أنهم كانوا "أطفالا يهود" ماذا سيكون الرد فلسطينيا وعربيا وعالميا!

تنويه خاص: مركزي المقاطعة دعا الى "إنفاذ خطة العمل التي قدمتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص المُقاومة الشعبية بشكل شمولي"، هيك جملة زلزلت الكيان رهبة ورعبا من الخطة السرية..يا عالم يا هو..المقاومة مش شروة!

تأجيل "المركزي" ضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن الموقف القانوني والسياسي من "مجلس المقاطعة" وما أنتجه من قرارات، يفترض أنها بلا أثر ولا قيمة ساسية سوى تكريس التخريب الداخلي في المشهد الوطني العام، لكن لا بد من مخاطبة رئيس المجلسين "الوطني والمركزي" الأخ أبو الأديب الزعنون، وكذا فصائل العمل

المشاركة فيهما، بأن الضرورة الوطنية القصوى تتطلب وقف أي إجراء إضافي جديد يؤدي الى تعميق الكارثة الكبرى، الإنقسام..

بعضا من الهدوء لمراقبة التطورات التي تحيط بالقضية الفلسطينية، بعيدا عن "الشخصنة السامة" التي يريد "مجمع الرؤوساء" محمود عباس ان يدخلها الى المشهد، بغير حسابات سوى البعد الذاتي..فلا يجب أن يرتهن مستقبل القضية الوطنية بموقف خاص لأي كان..

لا خلاف فلسطيني، صدقا ام كذبا عند البعض، بأن هناك رفض جماعي لصفقة ترامب، وأن تنفيذها الذي لم ينتظر فالتطبيق في القدس وقضية اللاجئين بدأ، وأن قطاع غزة والضفة تنتظر وقتا أو ذريعة ما للتطبيق، ما يمثل تصفية للمشروع الوطني خدمة للمشروع التهويدي، وتلك مسألة تستحق جدا، البحث عن المشترك العام، وليس تعميق المختلف العام، وأي إصرار أو عناد سياسي لن يكون سوى خدمة مباشرة لتلك الصفقة، وفتح الأبواب أمامها بعيدا عن أي بيان لساني كاذب..

فالتصدي للصفقة لن يكون بالعمل على تعميق عناصر الإختلاف، ولم يعد سرا أبدا، أن المجلس المركزي كما الوطني، لم يعد معبرا عن الكل الوطني، بل بما هو عليه الآن مثار خلاف ملموس، ولقطع الطريق على أي إستغلال سلبي فالضرورة تقضي تأجيل الإجتماع القادم، والبحث عن آلية عمل تعيد الإعتبار لما تم الإتفاق عليه في لقاء بيروت يناير 2017..

المسؤولية الوطينة تقتضي العمل على ردم كل مطبات يتم "إختراعها" للمضي بعيدا في خدمة تنفيذية للصفقة الأمريكية، التي تسير كما خطط لها، بعيدا عن "أطفال الزفة السياسية" الذين يدعون كذبا بأنهم "أسقطوا" تلك الصفقة، وهم بذلك الإدعاء الكاذب يقدمون هدايا مجانية لإستكمال التنفيذ بنشر الخديعة تلك..

تأجيل المجلس المركزي يمثل "رسالة إيجابية" ليس للجهد المصري فيما يتعلق بملفات "التصالح" و"التهدئة" فقط، بل للشعب الفلسطيني أولا، ان هناك ما زال بالإمكان فعل ما هو أكثر ضوءا من ظلامية باتت تسيطر على عموم المشهد الفلسطيني..

تأجيل المركزي هو خطوة نحو إعادة ترتيب آليات العمل لإستكمال ما بدأ في بيروت، نحو البيت الكبير للشعب الفلسطيني، منظمة التحرير التي أصابها "عطب وعوار" سياسي وقانوني، دون المسارعة في إصلاحه فسيكون مصيرها موت بطيء لصالح بدائل تنتظر..

تأجيل المجلس المركزي، ليس نقيصة سياسية بل تعبير عن المسؤولية العليا، من أجل قطع كل الطرق والمنافذ التي يمكن تسلل العابثين منها لتخريب البيت الكبير.

تأجيل المركزي والبدء الفوري بلقاء وطني عام برئاسة أبو الأديب ورعاية الشقيقة الكبرى مصر، هو مصلحة وطنية عليا..

دون ذلك فكل أهداف العدو القومي (أمريكا والكيان وبعض أطراف معلومة) ستبدأ تؤتي أكلها السياسي، ولن تقف كثيرا أمام صراخ البعض أو "جعجعة" البعض الآخر، انهم أسقطوا أو سيسقطوا "صفقة ترامب"..

المسؤول هو من يعلم كيف تكون المسؤولية الوطنية زمنا ومضمونا..من لا يرى في تأجيل المركزي مسؤولية وضرورة فهو يساهم عمليا في تحقيق كل أهداف الصفقة، وعندها لا مجال للندم الوطني!

ملاحظة: أمريكا أقامت الدنيا ولم تقعدها نتيجة غياب صحفي سعودي، لكنها تصاب بصمت مطلق نحو مواطنة أمريكية مختطفة داخل مطار تل أبيب فقط لأنها ترفض عنصرية الكيان..غباء البعض العربي نعمة أمريكية!

تنويه خاص: لغة "الردح السياسي" بين أطراف القوى في الكيان تستحق الدراسة..معقول أي حاكم أو نص أو ربع أو ذنب حاكم في بلادنا المعطوبة يمكن يتحمل كلمة منها..أووف شو ممكن يصير!

تسالي سياسية على الطريقة الفرنسية

كتب حسن عصفور/ رغم أن القطار الأمريكي السريع المنطلق نحو محطته في منطقة الشرق، محملا بالبضاعة "الفاسدة" - صفقة ترامب الإقليمية - لم يتوقف بعد، بل أن كاد أن يصل الى آخر محطاته للكشف عما تبقى منها، فإن مفاجأة غريبة، كشفت عنها مصادر عبرية بوجود "خطة سلام فرنسية"..

ما تم نشره، أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، سيعقد بتاريخ 11 نوفمبر (تشرين الثاني) القادم، "قمة السلام" بمناسبة مرور مائة عام على انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي تم دعوة 80 رئيس دولة للمشاركة فيها، ومن المتوقع أن يتم الإعلان خلال هذه القمة عن مبادرة السلام الفرنسية.

ووفقا لما قيل حتى الآن، فخطة السلام الفرنسية تهدف لإعادة إسرائيل والفلسطينيين لطاولة المفاوضات.

قد لا نحتاج كثيرا لنعرف، انه لا يوجد حقا ما يمكن وصفه بـ"خطة سلام فرنسية"، بل وقطعا لن يكون هناك أي "مبادرة سياسية" يمكن أن تتقدم بها باريس في مواجهة الخطة الأمريكية، فهي لا تملك أي من مقومات الدولة التي تستطيع بها الصدام مع الولايات المتحدة.

الإعلان عن خطة فرنسية، يفتقد كثيرا للجدية أولا، وللمصداقية ثانيا، وربما ما تم نشره ليس سوى سوء ترجمة لـ"النوايا الفرنسية"، في البحث عن دور ما أو حضور ما في الملف الذي لا زال يحتفظ بحضور ما في وسائل اعلام عالمية، والهدف هو ترتيب لقاء ضيق بين عباس ونتنياهو، لو كتب لهما عمر طبيعي أو سياسي.

محاولة فرنسية لن تتجاوز الدور الذي قامت به دولة عمان، في البحث عن "حركة تيسير" الطريق للخطة الأمريكية، وفقا لأقوال وزير خارجية مسقط شارحا زيارة رئيس سلطة الأحياء البلدية في بعض مناطق الضفة محمود عباس، وراس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، الى سلطنة عمان، مكذبا أي اقوال من أي مصدر آخر.

بالتأكيد، لو ان الحكومة الفرنسية لديها الإمكانية، للتقدم بمبادرة سياسية شاملة لحل الصراع المستديم في المنطقة العربية، لما لجأت الى ذلك "الشكل الإعلاني" لقضية حساسة ودقيقة، ليس في موضوعها فحسب، بل فيما هو قائم ضمن المشهد العام، مع مبادرة عربية لا تزال تنتظر من يتذكرها من أصحابها، بعد مرور 16 عاما على إطلاقها، الى جانب الخطة الأمريكية التي تدور حولها مجمل الأحداث، بل أنها ذهبت بعيدا في ترسيم "حدود الحل السياسي"، دون مفاوضات مباشرة او غير مباشرة.

كان لفرنسا أن تكون أكثر جدية، لو تعاملت ضمن الحديث عن "خطة سلام أوروبية"، تتواءم مع مبادرة السلام العربية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/ 67 عام 2012 الخاص بدولة فلسطين، لتصبح مبادرة تنفيذية لما تم التوافق عليه عربيا ودوليا، وليس البحث عن آليات تنفيذية لخلق "إطار تفاوضي"، لن يجدي نفعا مع حكومة هي والسلام العام، في المنقطة والحل السياسي العملي مع الشعب الفلسطيني خطان لا يلتقيان، دون عنصر إكراه حقيقي.

خطاب نتنياهو في الأمم المتحدة، وما أعاده يوم الأربعاء 24 أكتوبر عن رؤيته للحل مع الطرف الفلسطيني، تلخص الهدف الأوسع للحركة الصهيونية راهنا، لا دولة فلسطينية في حدود 1967 ووفق قرار الأمم المتحدة، كيان ما في جزء من الضفة بنسبة 40 %، دون حساب مدينة القدس التي تم مصادرتها سياسيا وجغرافيا، بل ودون أي إشارة لقطاع غزة.

خطاب نتنياهو هو "خطة السلام الإسرائيلية"، والحديث عن مفاوضات معها ليس سوى الحاق أذي عملي بالمشروع الوطني الفلسطيني، والإشارة الى وجود "خطة سلام فرنسية"، هدفه الحقيقي منع تصاعد حركة المواجهة الشعبية للمشروع التهويدي، وإشاعة خدع "سينمائية" عن وجود فرص للسلام مع حكومة نتنياهو..

والأخطر، ان التعامل مع هذه الخدع يكرس تمزيق الجسد الفلسطيني، ويعزز بقاء الإنقسام الوطني.

ترويج أن هناك خطة سلام فرنسية ليس سوى بعضا من "التسالي السياسية" لرئيس فقد كثيرا من "بريقه" محليا ودوليا، فلا تنهكوا الوقت بحثا في "وهم وخداع".

ملاحظة: ما كان يوم الخميس والجمعة إختراق إسرائيلي "مسموم" للجسد العربي خاصة الخليجي..هل تدرك قيادة المقاطعة أنها بوابة ذلك الإختراق..منذ زيارات عشقي والبكاء لزيارة القدس..الحساب يبدأ منها!

تنويه خاص: من طرائف فرقة المقاطعة، أن تدعو كتلة فتح البرلمانية الى دراسة مسألة حل التشريعي، دون أن تلتزم بقرار مجلسها الثوري..رئيس الكتلة عضو مركزية بفتح (م 7)..المصلحة أولا!

تصريحات البعض "الحمساوي" خارج النص!

كتب حسن عصفور/ أحسن القيادي في حركة حماس، رئيس المجلس التشريعي بالوكالة د.أحمد بحر بمسارعته توضيح، أن "إنفجار" أهل قطاع غزة جراء الحصار "المركب" ضدهم، لن يكون سوى في وجه الاحتلال الإسرائيلي وفقط..

ربما قد يرى البعض، ان لا جديد في مثل ذلك الكلام، لكن الحقيقة مختلفة تماما، حيث سارعت بعض أطراف داخل حماس، ومنها شخصيات قيادية مؤثرة، بالحديث عن أن "الإنفجار الغزي" القادم سيكون في مختلف الإتجاهات، بل أن هناك من أشار الى الحدود مع مصر، حيث يتوجه عشرات آلاف من أبناء القطاع الى الحدود المصرية نحو سيناء..

وسنترك "سوء النوايا السياسية" التي قد تحكم تلك الأقوال، ونراها رد فعل على أزمة إنسانية خانقة مستمرة منذ سنوات، بلا أفق واضح، سوى ما تتحكم به عمليا الإدارة الأمريكية وحكومة تل أبيب لـ"فكفكة العقدة" ضمن تنفيذ المرحلة الثالثة من "خطة ترامب الإقليمية"..

في عالم السياسة، لا يحق لمستويات سياسية في تنظيم كحركة حماس التلميح بإشارات كما تلك الإشارات "الساذجة" في أحسن الأحوال، خاصة وأن شواهد

ليست "ودية" لا تزال آثارها باقية في العلاقة مع مصر، رغم الجهد الكبير الذي تبذله قيادة الحركة الجديدة، خلافا لتيار قطري إخواني تركي..

الحديث، بأن الإنفجار نحو كل الإتجاهات، بما فيها الحدود المصرية، ليس سوى ترجمة سياسية لمشروع أمريكي قديم جديد، نحو "خلق وقائع" لفرض مشروع التوطين في سيناء، فذهاب عشرات آلاف لإقتحام الحدود المصرية، إما سيواجه بالقوة ما سينتج عنه ما لا يحمد عقباه، أو السماح لهم بالعبور الى سيناء، ما قد يفرض "واقعا إنسانيا" أشبه بحالة "لجوء مؤقت"، لا يعرف متى يمكن لها أن تنتهي..

كلا "الخيارين"، ليس سوى وجه لكارثة، بل لمؤامرة مستحدثة ضد الشقيقة الكبرى، يبدو أن بعض الدوائر المعادية لمصر، ولتطور العلاقة بينها وتيار حماس في القطاع، بدأت تعمل على خلق مثل هذا "السيناريو الكارثي"، وأيضا بغطاء إنساني..

التآمر على مصر، هو المهمة الرئيسية للثالوث القطري التركي الإخواني، لذلك يبحثون دوما عن أي "ثغرة سياسية" للدخول منها وتمرير ما يمكنه أن يشيع أجواءا معادية لمصر، بل ربما يساهمون في التخطيط من أجل خلق وقائع "عملية" كي يصبح المشروع الأمريكي - الإسرائيلي لتوطين فلسطيني في سيناء واقعا، كجزء من الخدمات التي بات هذا "الثالوث" يسارع في تقديمها..

نعم، هناك داخل حماس تيار معادي لمصر ويعمل بكل السبل على عرقلة التقارب السريع والعميق في العلاقات، خاصة بعد مباحثات الوفد الحمساوي الأخير في القاهرة، والذي تناول، وفقا لبيان رسمي لقيادة حماس، ولأول مرة العلاقات الثنائية بعمق ومسؤولية، ولذا سارع "الثالوث المعادي لمصر" بنشر ما يعتقد أنه سيكون "كعب أخيل" لفتح جبهة توتر سياسي جديد بين حماس ومصر..

ولذا لم يكن صدفة، أن يسارع د.بحر، بالرد الفوري والسريع، على ذلك الإتجاه، الذي بعضه قد يكون تحدث بـ"سذاجة سياسية"، وبعضه ضمن "مؤامرة سياسية"..

نكرر "الجوع كافر" نعم..ولكن لا يجب أن يصل الى حد "الكفر بالوطن"..تلك هي المسألة الناظمة لتمرير "المؤامرة الكبرى"، التي لخصتها "صفقة ترامب" لتهويد ما يمكن تهويدة من فلسطين، الوطن والقضية والمشروع.

ملاحظة: كشفت مظاهرة رفض قانون حكومة عباس للضمان الإجتماعي، أن "الجانب الحياتي" للناس بات أكثر أهمية من البعد الوطني..فقط قارنوا بين أعداد المشاركين في مظاهرات "لقمة الخبز" ومظاهرات "تربة الوطن"..فعلا مسكينة يا غزة!

تنويه خاص: "ارامل" مشروع أوباما لتمزيق البلاد العربية مصابون بسعار لكيفية حصار العربية السعودية وتحطيم مشروع تحديثها..الغباء الحاقد مصيره الى هلاك!

تهديدات بلا طائلة لكنها ضارة!

كتب حسن عصفور/ ربما بات من الضروري على قيادة حماس وبعض الفصائل إعادة قراءة مقابلة يحيى السنوار، مع الصحفية الإيطالية، بعد أن هدأ ضجيج المزايدات الرخيصة، بإعتبارها من المقابلات "النادرة" لقيادي حمساوي، يتحدث بـ"واقعية شديدة"، عن حقيقة التوازن بين الفلسطيني ودولة الكيان، دون أن يبدو كـ"خانع" أمام ذلك الجبروت النووي..

"حديث الواقعية"، والذي يصاب أحيانا، او غاليا بمسحة إستسلام بلا مبرر، أعادت له تلك المقابلة بعضا مما فقد، بأنه سلاح سياسي هام جدا، في كثير من محطات الصراع، وهو ما يجب التفكير به مليا خلال المواجهة الكبرى مع العدو القومي المجسد في دولة الكيان، وراعيها الأساس الولايات المتحدة، فكلاهما طرفي العداء المركزي لفلسطين شعبا وقضية..

منذ فترة، وتحديدا مع إنطلاق مسيرات الغضب يوم الأرض 30 مارس 2018، وحتى تاريخه، تنطلق الخطابات السياسية لقيادات فصائلية، تهدد وتتوعد، ترعد وتزبد، بأنه ما لم ينته الحصار فإن "ابواب جهنم" ستفتح على العدو، وأن

إسرائيل لن تبقى هادئة وفي مأمن، ومؤخرا طالت قضية "الخان الأحمر" ذلك "الوعيد أيضا..!

البعض ذهب أبعد من وعيد الرد التدميري لتل أبيب، بأن الحصار سيطال بلدات إسرائيلية، ما لم يفك الحصار عن غزة، والحق أنه كلما زادت حركة "الوعيد والتهديد" إشتدت حركة الحصار على غزة، وربما تحتاج دولة الكيان كثيرا من هذه التصريحات المرعدة صوتا، كونها تؤشر لوجود "عناصر قوة سرية" تهدد "امن دولة إسرائيل"..

كلام بإختصار شديد هو "خروج عن النص العقلي"، فمن يملك قوة الرد العملي الفاعل لا يرسل القول ولا يرسل "التنبيه وإنذار العدو" كي يبدأ في "تحصين" ذاته مما ينتظره عقابا مدويا..

الخطابة فن، نعم وموهبة نعم، وليس كل مسؤول قادر على القيام بأداء ذلك، لكن كل مسؤول يجب أن يدرك أن "الكلمة" بذاتها مسؤولية، وإن كانت "دغدغة المشاعر" بكلام "ناري" فهي بذلك تمهد لرد ناري ليس قصفا لغويا، بل قصفا صاروخيا..

الحفاظ على الروح المعنوية ليس بـ"إختراع وهم الرد"، بل بتعزيز روح التصدي والكفاح، وأن المقاومة فعل متوازن وليس خطابا لترضية المستمعين، فالمسؤولية تبدأ من إختيار الكلمة "الصادقة" لأنها تصبح "بركة إنسانية"..

خطابات أيام الجمع كثيرها لا يبقى منه أثرا سوى ترسيخ مفاهيم "الخداع والضلال السياسي"، فمن يملك القدرة على إلحاق الأذي الكبير لا ينتظر كل هذه الأشهر أن تقبل دولة الكيان عبر مساومات بعضها يمس "الوطنية الفلسطينية"، من اجل تحسين كمية الكهرباء في القطاع، فمع كل ساعة زيادة تخرج أصواتا لترى فيما حدث "نصرا مبينا"، دون أن يذكر ثمنه المقابل..

التعبئة المعنوية ضرورة، وقد تكون أحد أهم الأسلحة في المقاومة والمواجهة، لكن الفرق كبير بين تغذية الروح الكفاحية بطاقة إيجابية وبين تزويدها بأقوال "غير صادقة"، فالصدمة ستكون مضاعفة عندما يدرك الإنسان أنها كانت كلمات في الهواء..

لذا كانت مقابلة السنوار، صدمة لبعض أصحاب الصوت العالي، أو "الجعجعة السياسية"، لحديثه الواقعي جدا، والمسؤول جدا دون أن يفقد أي سمة من سمات الفلسطيني المناضل الباحث عن مقاومة العدو لتحقيق أهدافه الوطنية..

هل ترتقي قيادات الفصائل لتصبح "قيادات وطنية"، وتدرك أن مسؤوليتها بإشاعة الصدق وليس تمرير الخداع السياسي...كلما كثرت التهديدات وقل الفعل كلما إنكشفت عورات المهددين أكثر..

بعضا من الصدق ليس عيبا!

ملاحظة: مركزية فتح (م 7) قالت أنها تحيي "صمود أبناء شعبنا في قطاع غزة، مؤكدة استمرار التزامها بمسؤولياتها التنظيمية والوطنية تجاه أهلنا في غزة القابضين على الجمر"..بقطع الرواتب وحصار القطاع..في أحلى من هيك دعم!

تنويه خاص: كلما تتابع قضية بيبي وسارة والتحقيقات حول قضايا الفساد تشعر بحالة من الدوران..رئيس حكومة في منصبه يحاكم على شراء أكل من مطاعم..بالكوا لو طبق هيك مبدأ على البعض في بلادنا شو النتيجة..بلاش نحكي!

قرارات "ثوري فتح" خالية "الثورية"!

كتب حسن عصفور/ منذ زمن لم يعد أهل البلاد الفلسطينية يتابعون بإهتمام وشغف، إجتماعات الفصائل بعد أن بدأت "البلادة السياسية" سمة لقراراتها ومواقفها، بل وغياب أي فعل تجديدي يمنح الشعب قيمة مضافة في طريق كفاحه الوطني ضد العدو القومي واحتلاله الذي طال..

لكن من بين الأحداث الأخيرة، التي تعكس كم وصل المشهد الى إغلاق مسارات الرؤية، ما أصدره المجلس الثوري لحركة فتح (م 7) بيانا في ختام لقاء له يوم 14 أكتوبر 2018، حمل بعضا مما تعيشه الحركة من "غيبوبة سياسية"، بل وبتذاكي "غير ذكي"، عندما خاطب أهل قطاع غزة بقوله " تؤكد فتح حرصها على أهلنا وكادرنا في غزة وعدم المسّ بحقوقه واحتياجاته في كافة المجالات".

عبارة تلخص حالة إنفصام حقيقي عن الواقع، وكأنها لا تعلم شيئا عن الإجراءات العقابية التي فرضها رئيس الحركة محمود عباس، ولعبت دورا هاما في خدمة حركة حماس وموقفها السياسي، وقبلها الإستعداد العملي للتعامل مع المرحلة الثالثة من "صفقة ترامب" دون أن يصاب الناس بـ"عقدة وطنية".

وفي قضية تسريب العقارات بالقدس، تصرفت فتح "م 7" وكأن المتهم مجهول، علما بأنه معلوم لكل من يريد معرفة الحق، ولكن كيف لهم ذلك والمتهمين من بين ما لهم بهم حضور..

لكن المسألة التي تكشف حركة الإستخفاف السائدة منذ زمن، عندما تعامل ثوري "الحركة"، مع الأزمة الوطنية، وبحث ما يريح رئيسه وليس شعبه، دون أن يتوقف مليا ليفكر في مدى صواب ما أصدر قرارا..

ثوري "فتح" (م 7) أشار في بيانه الى، " إنّ المجلس المركزي قد أنشأ السلطة الوطنية في 1993/10/16م ، وتعاملت منظمة التحرير بمسؤولية عالية مع أعمال السلطة ومؤسساتها، ورعت وأشرفت على الانتخابات عامي 1996 و2006م، وتعاملت بإيجابية كاملة مع نتائجها، إلا أن ما قامت به حماس في 2007/6/14م وحتى يومنا هذا، يمثل خروجاً على قيمنا وأخلاقيات عملنا الوطني، وقد عطّلت بذلك أعمال المجلس التشريعي الذي فقد قدرته على مزاولة عمله التشريعي والرقابي، ولم يعد قائماً بالفعل" .

تشخيص غريب، خاصة بقوله أن حماس من قام بتعطيل المجلس التشريعي، وهي مسألة مثيرة للسخرية، كون رئيس فتح، ولا غيره، من إستخدم نصا دستوريا لوقف أعمال المجلس منذ الإنقلاب، وبناء على ذلك "يوصي المجلس الثوري بالإجماع بأن يقوم المجلس المركزي بدورته القادمة بحل المجلس التشريعي، والدعوة لإجراء انتخابات عامه خلال عام من تاريخه".

وهنا، نؤكد، أن قرارات المجلس المركزي والوطني، واضحة في هذا الجانب، وهي متكاملة الأركان، بأن يتم إعلان دولة فلسطين لتصبح الكيان الوطني للشعب الفلسطيني، وتلك هي القضية المفتاحية لأي تناول للمؤسسات الشرعية القائمة، بحيث تصبح مؤسسات للدولة وليس لسلطة..

يبدو أن "ثوري فتح" تجاهل ذلك، وأصابه بعضا من "حول سياسي" بتجاهله أن حل المجلس التشريعي لن يكون "شرعيا" لو لم يتم ربطه بحل كل مؤسسات السلطة، وإستبدالها بمؤسسات الدولة، بما فيها رئيس السلطة وحكومة السلطة، ولن نتوقف الآن، على أن المركزي بتركيبته الراهنة أصلا فاقد "الشرعية" القانونية بحكم التزوير في عضوية المجلس "الوطني" الذي إنتخبه، وفقدانه الشرعية السياسية وعقده بتنسيق مع العدو وأجهزة أمنه..

يمكن لـ"ثوري فتح"، ان يكون "ثوريا" لو أنه قرر تطبيق قرارات سابقة، وليس القيام بعملية "إنتقائية" لإرضاء شخص على حساب قضية شعب ووطن، ولا نعتقد أن هكذا قرار ساذج يمكن أن يقبله بعض من ممثلي قوى وشخصيات تدرك أنها توصية "فاقدة الشرعية"، ما لم تكن جزءا من قرار إعلان دولة فلسطين، وفقا لقرار الجمعية العامة 19 /67 لعام 2012، دون ذلك يصبح أي قرار جزءا موضوعيا من تسهيل تنفيذ القسم الرابع لـ"صفقة ترامب" في الضفة الغربية، وتشجيع حركة حماس والمتعاونين معها الذهاب الى المدى الأبد في تشكيل "واقع كياني خاص"، تعتبره مؤقت الى حين إنتهاء الوضع السياسي "الشاذ"..

ليس مطلوبا من "المركزي"، رغم فقدانه الشرعية الوطنية، بحث حل لأزمة محمود عباس مع شعبه، لكن عليه أن يتوقف هذا الإطار أمام كيفية احترام ما قرر مرارا..

وتكتمل المهزلة عندما يطالب عقد إجراء إنتخابات عامة خلال عام، دون تحديد اين وكيف ولما..كم هي حالة الإستخفاف التي أصابت هكذا معالجة.

"ثوري فتح" سارع لإيجاد الذريعة لعباس كي لا يفك الإرتباط الأمني والإقتصادي والسياسي مع دولة الكيان، بأن تحدث في البحث عن "آليات فك تدريجي" لتنفيذ القرارات..

تخيلوا كم بهم "حكمة عالية جدا" مع فك الإرتباط مع العدو القومي، و"غضبا ثوريا حاسما" لفك الإرتباط مع قطاع غزة بإستخدام حماس ذريعة لا أكثر..

"ثوري فتح" إتخذ قرارات خالية من الثورية الوطنية، تمهد عمليا للمرحلة القادمة من "صفقة ترامب"..

ليس بـ"الجعجعة" تربحون لكنكم تخسرون شعبا ووطنا!

ملاحظة: البيانات السعودية يوم 14 أكتوبر ردا على التهديدات الأمريكية والغربية تمثل "منحى جديد" في التعامل مع التطاول العام..شخصيا أتمنى أن تكتمل بالفكاك من روابط قديمة كانت غالبها ضرر وفساد!

تنويه خاص: مثير للسخرية تباكي حماس على "شرعية التشريعي" وهي التي لا تتوانى بكيل أسفل الإتهامات التخوينية لصانعي إتفاق أسس لهذا المجلس..أي "شيزوفرينيا" تمتلكون!

حرب نتنياهو على غزة لتعزيز الفصل لا أكثر!

كتب حسن عصفور/ ولأن "الغباء السياسي" بات جزءا من منظومة "التفكير الرسمي" لسلطة رام الله، فهي باتت الأداة الأساسية التي تستغلها حكومة الكيان الإحتلالي لتمرير أحد أبرز "أحلام" الحركة الصهيونية في فصل حقيقي بين جناحي "بقايا البقايا من الوطن الفلسطيني" لتعزيز المشروع التوراتي بكل مكوناته..

منذ أشهر وقادة الطغمة الفاشية الحاكمة في إسرائيل تستخدم كل أدوات البث لتكريس ان رأس سلطة رام الله، وحركة فتح (م 7) محمود عباس يعمل ليل نهار من أجل الدفع نحو قيام الكيان بشن حرب على قطاع غزة لتصفية "حكم حماس"، وأصبحت تلك المسألة وكأنها حقيقة تؤكدها التصريحات الساذجة لبعض أعضاء "التحالف العباسي"، والإصرار الغريب على التعامل مع قطاع غزة وكأنه منطقة منبوذة، وجب التعامل معها بأي طريقة ممكنة، حتى لو أدى الأمر الى الإستعانة بـ"صديق" التنسيق الأمني..

نتنياهو، إشتكى للرئيس المصري السيسي بأن عباس يريد جر الكيان الى حرب ضد غزة، وطلب مساعدته في وقف "هيجان" هذه النزعة، ليبرمان ليل نهار يتحدث بتلك القضية، والعجيب الذي يثير كل أشكال الدهشة الساخرة، ان عباس وفريقه لم يعلقوا بكلمة واحدة على تلك "الإتهامات" التي تمثل شكلا من اشكال

التعامل مع العدو وقت المعركة، تصل الى حد "الخيانة الوطنية"..فلما الصمت وهم يتحدثون ليل نهار عن أي شيء سوى توضيح ما لحق بهم من تهم تودي بهم الى "جنهم السياسي" في ظرف طبيعي..

يوم 7 أكتوبر 2018، وبشكل مفاجئ، أخبر نتنياهو مجلسه الوزاري المصغر، "إنه في حال تفاقمت الأزمات الإنسانية والاقتصادية بقطاع غزة، فمن المتوقع حدوث تصعيد عسكري بالجنوب، ونحن نستعد لعملية عسكرية بالقطاع، وهذه ليست مجرد كلمات فارغة".

وتابع: "إذا تم تقليص الأزمات الاقتصادية والإنسانية بغزة، فهذا جيد ومطلوب، ولكنني متأكد أن ذلك لن يحدث، وبناءا عليه، فنحن نستعد لعملية عسكرية في غزة".

بتدقيق سياسي سريع، نجد أن بيبي نتنياهو يرجع العملية العسكرية الى "تفاقم الأزمة الإنسانية" في القطاع، سبب أغرب من الغرابة فبدلا من البحث عن كيفية التسارع في "حل" تم الإتفاق عليه رسميا بين جهات متعددة، والخطة جاهزة وبدأ تنفيذها فعليا، خرج نتنياهو بذلك الإستنتاج العجيب..حرب قادمة وهي "ليست كلمات فارغة"..

منطقيا قد تكون تلك هي الحل السريع لفرض "الحل الإنساني" بعد عملية عسكرية تلحق "دمارا" يؤدي الى "تدخل إقليمي ودولي" لفرض "تهدئة طويلة الأجل"، مرتهنة بضرورة تطبيقه، وهنا سيجد عباس وسلطته أمام خيارين كلاهما ليس له، إما الموافقة بالإكراه على خطة الحل الشامل لفك الحصار العام عن القطاع، وهو ما سيعزز قدرة حماس السياسية في أي "مباحثات" قادمة سواء للمصالحة أو لتصويب حال منظمة التحرير..

وفي حال لم ير عباس منتج العملية العسكرية، ورفض كل "حل إنساني" دونه، سيجد نفسه في "عزلة وطنية" أولا، وسياسية عامة ثانيا، وهذا ما تتمناه دولة الكيان، وأيضا قيادة حماس، التي تنتظر ذلك بصبر طال أجله، لتبدأ في ترتيبات صياغة المشهد السياسي لما بعد عباس، عبر تشكيل "تحالف وطني عريض" يضم القوى الأساسية في الشعب الفلسطيني"، ولن يكون مفاجأة أبدا إنضمام الجبهتين الشعبية والديمقراطية مع الجهاد وحماس، الى جانب تيار الإصلاح

بقيادة محمد دحلان (مع تطوير المسمى)، وقوى هامشية في القطاع، وشخصيات مستقلة ستتراكض لتصبح جزءا من "معادلة المستقبل السياسي الجديد"..

الحرب على غزة لن تدمر قدرات حماس والجهاد العسكرية أبدا، ولن تعيد إسرائيل إحتلال القطاع، لكنها بالتأكيد ستعزز والى أمد بعيد، فصل سياسي وجغرافي بين"البقايا الوطنية" بمسميات مختلفة..

النصيحة واجبة، ليس لمحمود عباس، فهو لن يتراجع أبدا عما هو متفق عليه منذ (1995 و 2005)، ولكنها الى فتح "أم الجماهير"، بأن الحركة السياسية لا تنتظر أبدا "ركودا ومواتا"، والى فصائل العمل الوطني، ايهما أولوية، الكفاح من أجل شخص الرئيس أم أجل حماية الإطار الوطني لحماية المشروع الوطني؟!..

المسألة الآن من يسبق من، حرب نتنياهو على غزة أم حرب عباس على منظمة التحرير يوم 26 أكتوبر..ولا عجب أن تبدأ حرب الكيان عشية عقد مجلس عباس.

ملامح خريطة سياسية جديدة تنتظر!

ملاحظة: القيادي التاريخي في حركة حماس د.موسى أبو مرزوق أرسل يوم 7 أكتوبر الرسالة السياسية الأهم الى العالم..حماس تتجه لتكون جزءا من "الشرعية الدولية"..حماس تستعد بقوة للقادم الجديد..ولا عزاء للأغبياء!

تنويه خاص: لعبة فريق عباس الجديدة "إختراع وهم" حرب على أمريكا للهروب من الحرب مع الكيان..وطبعا المسألة واضحة جدا..يا أخي من وين كل هالشطارة عندهم!

"خريطة نتنياهو السياسية" "ودونية" سلطة عباس!

كتب حسن عصفور/ لم يكن أي فلسطيني، كان ما كان موقفه من سلطة رام الله حكومة ورئيسا، ان يقرأ رد الناطق باسم رئاسة المقاطعة على ما تقدم به رئيس

حكومة الكيان الإسرائيلية سياسة وإهانة، بتلك العبارة التي تعكس كمية من "البلادة السياسية"، بأن حكومة إسرائيل تدمر آخر فرص السلام..

للوهلة الأولى، كان يعتقد، انه بيان فوري سريع خاضع للتعديل والتطوير، وسيكون هناك جديد يتناسب، وما تحدث به نتنياهو، بأنه سيقبل بكيان فلسطيني أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي، وأن السيادة الأمنية الإسرائيلية ستبقى مطلقة من البحر الى النهر.

نتنياهو، لم يتوقف عند تصريح كشف كم انه لا يقيم وزنا لمحمود عباس، فلم يكتف بتقزيم العملية السياسية، بل انه ذهب الى تجاوز كل حدود "الوقاحة"، بإهانته العلنية، عندما قال لولا وجود الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية لسقط حكم عباس في دقيقتين، وأنه قبل عام كشف عن "مؤامرة حمساوية" للخلاص منه..

نتنياهو، يوم 24 أكتوبر، أعلن رسميا، انتهاء عباس كرئيس بكل المسميات، وأعلنه "رئيس أحياء بلدية" في بعض الضفة، تستند بوجودها الى الأمن الإسرائيلي، وانه لا يمتلك أي مسؤولية سوى ما يمنحها له نتنياهو وجيشه وسلطته، وأنه شخص يدين بالبقاء في السلطة الى جيش الاحتلال، وعليه أن يدفع ثمن تلك الحماية التي تتوفر لها.

إهانة شخصية ليست المرة الأولى، فسبق له ان قدم اعتذارا عن قيام جيش الاحتلال بتفتيش منزل عباس، كان الهدف ليس تقديم الاعتذار بقدر كشف الإهانة الشخصية له..

ورغم الإهانة الشخصية، لكن الأخطر وطنيا وسياسيا ذلك الإعلان الرسمي بتحديد مكانة الضفة الغربية المستقبلية، بحيث لن تكون بأي حال سوى جزء من البعد السيادي لدولة الكيان، كما أن غالبيتها ستبقى جزءا من السيطرة المدنية - الاقتصادية لها..

ليس جديدا ما قاله نتنياهو، لكن الجديد، كيفية رد "رئيس الأحياء البلدية" على تلك الخريطة السياسية، بأن البيان يدمر آخر" فرص السلام"، كلام مستفز وطنيا الى درجة الغثيان.

كان التقدير، أن يدعو عباس فورا الى لقاء "قيادي" لدراسة تلك الأقوال السياسية والإهانة الشخصية له إنسانا ومكانة، خاصة وأنه التقى قبل أيام فقط مع رئيس الشاباك ونسق معه كل ما يتعلق بجدول الأعمال المقبل، ولذا لا يوجد ما سيكون مفاجأة سياسية لتل ابيب، فلما هذه الإهانة العامة، وإعلانه السياسي.

كان من المنطقي جدا، افتراضا، ان هناك بقايا من "الوطنية الفلسطينية" لا تزال حاضرة، بأن يكون هناك ردا سياسيا شاملا على ما تحدث به رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في إسرائيل، ليس بمناقشة تفاصيل المشروع التهويدي، بل بكيفية نسفه والتصدي له، خاصة بعد الإعلان عن سلسلة هزائم للكيان أمام البرلمان الأوروبي..

لا تحتاج هذه "القيادة" الى أي جهد للتفكير في كيفية الرد، فكل الخطوات وبالتفاصيل متوفرة ومقرة أصلا، بل فقط تحتاج لتوقيع الرئيس عباس والدعوة للنهوض الذاتي والعام لكل المؤسسة الفلسطينية، كي لا يتحول من "رئيس سلطة الى "رئيس أحياء بلدية" في الضفة.

كان يفترض أن يكون رد عباس، على إعلان نتنياهو السياسي، وإهانته الشخصية، بتأجيل مركزي المقاطعة، والاستجابة الى "نداء الاستغاثة السياسي" الذي أطلقته القوى السبعة قبل أيام، ويكلف أمين سر تنفيذية المقاطعة بترتيب لقاء قيادي مشترك في القاهرة بحضور كل القوى بما فيها حماس والجهاد، للبحث في مستقبل المصير الوطني.

ما يمتلكه عباس من أوراق قوة يفوق كثيرا ما يمكن لنتنياهو أن يتصوره، موقفا وأدوات عمل ووسائل رد مهما كانت "محدودة"، كما يعتقد البعض المصاب بمرض "الدونية السياسية - الشخصية" أمام المحتل، وبطولة زائفة أمام شعب فلسطين وقواه..

نتنياهو، يفترض انه قدم "أم الهدايا" السياسية لمحمود عباس وفصيله، بما أعلنه الغاء لكل ما هو متفق عليه دوليا، وكذا إقليميا، وتأكيدا لرفضه قرارات الشرعية الدولية، ما يستجوب فورا الانتهاء من كل روابط الماضي مع الكيان واحتلاله، وفورا يتم سحب الاعتراف المتبادل معه.

مطلوب اليوم وليس الغد، البدء بتنفيذ "خريطة الطريق السياسية الوطنية" التي تم إقرارها منذ زمن، ولتكن البداية من "لقاء القاهرة"، لترتيب المؤسسة الرسمية الشرعية، ذلك هو السلاح الذي سيهز دولة الكيان، ولتترك له كل مفاتيح البلديات، ويبدأ في بناء أسس الدولة تحت الاحتلال.

أما أن يصر عباس الى الذهاب لمجلسه "المركزي" فتلك هي النهاية الرسمية لمنظمة التحرير، فلن يقبل من شخص وجوده مرتهن لحماية أمن لجيش الاحتلال، قرارات تمس الجوهر الوطني، ويصبح كل ما ينطق به منسق رسميا مع الحاكم العام "سلطة الاحتلال".

ما قبل 24 أكتوبر 2018 ليس كما بعده، تلك المسألة المركزية التي يجب أن يدركها "تحالف عباس السياسي"، ولن تفيدهم أبدا كل بيانات السيرك التي ستصدر اتهاما لغيرهم، كلام نتنياهو والصمت عليه وضع خطا فاصلا بين مسارين، وليس مهما كثيرا ما تصف نفسك، أمينا شريفا وطنيا حاكما رئيسا، لكن الحقيقة أنت غير ذلك تماما..

الفرصة الأخيرة تنتظر جرس عباس وفصيله لتلبية "نداء الاستغاثة الوطني"!

ملاحظة: نسجل التقدير للسفير عادل عطية وهو لا يزال يعمل بجدية كسفير مناوب في السفارة الفلسطينية في بروكسل..تحية لمن يعمل للوطن والقضية.

تنويه خاص: الوفد الأمني المصري أكد مع ممثلي "الفصائل" في قطاع غزة، إصرار مصر على دورها القومي، وانها لن تسمح للنيل من القطاع كونه جزء من الأمن القومي للمحروسة,,هل وصلت الرسالة يا محمود!

سقوط "حماس" في اختبار "الشراكة الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ من حيث المبدأ حق الإختلاف حول إطلاق الصواريخ من غزة ضد الكيان الإسرائيلي قضية نقاشية واسعة، وهي لم تعد مسألة شعبية كما يعتقد البعض الفصائلي، ولعل العكس تماما هو الواقع، لكن في لحظات معينة تجد أن هناك "مناشدة فطرية شعبية" تبحث عن تلك الصواريخ التي يتم

استعراضها بكثافة في المهرجانات الحزبية، ويتحدثون ليل نهار أنها باتت قادرة أن تلحق ضررا حقيقيا بالكيان وفي قلب عاصمته تل أبيب.

دون البحث في جدوى أو لا جدوى الرد سواء بالعام أو بمنطق "الثأر"، او وفقا لمعادلة الفصائل "القبلية" في عالم السياسة الدم بالدم، فما حدث يوم الجمعة 26 أكتوبر كشف أبعادا لحقيقة حركة حماس، وسلوكها نحو "الآخر"، أي آخر، علماني أم إسلاموي، قريب ام شبه قريب، عندما كان الاتفاق بالرد "المحدود - المحسوب" بين الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية على جريمة جيش الاحتلال باغتياله خمسة شبان دون أي "ذريعة"، كما عادته، اغتيال من أجل تثبيت المبدأ بالاغتيال، ولكسر هيبة الفلسطيني، بتسجيل نقاطة معنوية في الصراع، ان يقتل دون حساب..

تحركت سرايا القدس جناح حركة الجهاد العسكرية فردت بما رأته مناسبا، محدودا ومحسوبا بإطلاق عدد من الصواريخ والقذائف لم تترك إصابات فعلية، يمكن أن تؤدي الى فتح باب عملية عسكرية واسعة، رد يدخل في حساب منع كسر شوكة الفلسطيني، التي يراد فرضها كي تسود حالة "الخنوع العام" تمهيدا لتنفيذ "صفقة ترامب الكبرى"، بكل سلاسة سياسية.

وفجأة تنصلت حماس عبر تسريبات إعلامية أنها ترفض رد الجهاد العسكري، وليتها توقفت عند ذلك الرفض الغريب، بل أنها سمحت لعدد من "كتبتها"، أو من تصدرهم باسم محللين، وهم براء من تلك التهمة، ليقولوا في العملية كلاما يكشف سقوطا أخلاقيا قبل السقوط السياسي، أوصافا لولا بعض الحسابات لفاقت أوصاف القيادي الحمساوي الزهار ضد السلطة وحركة فتح، وكل من لا يروق له سياسيا، كتابات تثير القرف الإنساني فما بالك بالسياسي.

وصمتت بعض الأصوات في حماس، التي سارعت بالترحيب بالحدث العسكري، على قاعدة ما أعلنته بالاتفاق مع فصائل أخرى، الدم بالدم والقتل بالقتل، بعد أن اكتشفت أن فصيلها اسقط تلك المعادلة بطلب من قطر، وفقا لحسابات سياسية خاصة، مع قدوم المبعوث الأمريكي غرينبلات، او لمنع أي فصيل كان من كان، أن يفرض موقفا لا ينال موافقة "سي السيد" الأمني - السياسي في القطاع، حماس.

ولن نتوقف كثيرا عند سلوك إعلام حماس خلال الرد الإسرائيلي، حيث تجاهل تقريبا الحدث ومنح أقل تغطية إخبارية، في حين تركت فضائياتها بمسميات مختلفة، عرض مسلسل تركي، او عرض فيلم عن ممارسات السلطة في الضفة والتنسيق الأمني.

كان من الممكن "احتواء" تلك المسلكيات والكتابات الصفراء الحاقدة، واعتبارها أفعال فردية لخدمة تيار ما وفق حسابات ما، لكن المفاجأة الكبرى، أن حركة حماس التي تصرخ ليل نهار بالرد والثأر للدم الفلسطيني، وأن المعادلة العسكرية تغيرت و"العدو" يعلم ذلك تماما، ولم تعد يداه حرة دون أن تدفع الثمن، صمتت كليا حتى عن الأخذ بالثأر لما أصاب معسكراتها ومقارها من قصف وتدمير، التي أذرف أحدهم الدموع الحارة على تدميرها، وكاد أن يصرخ "يا ويلاه". ولم تعتذر عما فعلت وفعل كتبتها "الحاقدين" على "الآخر".

الخطورة في السلوك الحمساوي، ليس في انها تنصلت من عمل مشترك للرد على الجريمة، والتنصل من المتفق، وليس ما كتبه بعضا منهم بحقد وكراهية، وتلك ليست بظاهرة جديدة أبدا، لكن حماس بهذا أكدت أنها لا تؤمن بمبدأ "الشراكة الوطنية"، وأنها ليست فصيلا مؤهلا للعمل الموحد، وكشفت كم أنها لا تزال بعيدة عن مفاهيم العمل المشترك، والعلاقات الوطنية السوية، وهي ليست سوى حركة تبحث عن "تابعين" ينفذون ما تأمر به، وأنها ليست قائد المسار بل حاكم المسار وناظمه، ولا يحق لأي طرف مهما كان حضوره أن يفعل غير ما تراه..

درس يوم الجمعة وصباح السبت، 26، 27 أكتوبر أهم رسالة سياسية أرسلتها حماس للقوى التي تبحث عقد مؤتمر شعبي ضد مركزي المقاطعة، وهي التي عليها أن تعيد التفكير بالعلاقات مع حماس، قبل أن يتم وضع أسس حقيقية للتعاون المشترك أو للشراكة الوطنية المنتظرة.

درس لو مر مرورا دون مراجعة، فنحن أمام فرض تبعية سياسية غير مسبوقة، وعلى الفصائل كافة، عدا تحالف عباس، أن تقف لتعيد النظر في العلاقة معها قبل الذهاب الى طريق جهنم السياسي.

قيادة حماس، داخل وخارج، أمام الاختبار الوطني والوقت لها ليس بكثير، وعليها التفكير دون التسلح بغرور أو غطرسة مستندة لقوة عسكرية قد تسقط سريعا أمام هبة شعب!

ملاحظة: ما نسب الي قائد حماس في غزة يحيى السنوار عن معادلة "المال مقابل الهدوء" يحتاج توضيحا وليس صمتا، فذلك لو صدق مصيبة سياسية كبرى!

تنويه خاص: وكأن "دم اليهودي" مختلف، سلوك بعض الدول والساسة العالميين يتباكون مع أي جرح ليهودي في العالم، كان فعل جنائيا أو غير جنائي، لكنهم يصمتون على قيام يهود بارتكاب مجازر وجرائم حرب ضد الفلسطيني، سلوككم هو المشجع الأول لمعاداة اليهود!

غابت الرقابة فحضر "قط القمع السلطوي" في رام الله وغزة!

كتب حسن عصفور/ جاء تقرير المنظمة العالمية "هيومن رايتس ووتش"، الفاضح لعمليات القمع والإرهاب الذي تمارسه أجهزة الأمن في "سلطتي رام الله وغزة"، ليكشف مدى الانحدار الذي وصل له حال الفلسطيني، مضافا لما يتعرض له من قبل دولة الكيان، إرهابا وقتلا وحصارا وتهويدا وإستيطانا..

المنظمة الدولية، في تقريرها المكون من 149 صفحة، استعرضت السلوك الأمني نحو المعارضين سياسيا، والذي يمارس بشكل ممنهج، سلوكا يعكس مدى "الرعب" الذي يصيب تلك الأجهزة من أي رأي مخالف تصل الى عملية استعراض عضلات على من يكتب رأيا أو نقدا على مواقع التواصل الاجتماعي..

التقرير، قدم هدية سياسية لدولة الكيان، والتي لن تترك مثل هذه التقارير المسيئة للفلسطيني، لتستخدمها في التغطية على مجمل جرائمها، التي ترتقي لجرائم حرب، خاصة بعد إعتراف رئيس وزراء دولة الكيان يهود براك بقتله 300 فلسطيني خلال 3 دقائق ونصف، دون ان يهز أي من "المدعين ليل نهار"

بحرصهم على حقوق الإنسان، بل أن الإعلام الرسمي لسلطة رام الله تجاهل الخبر كليا، وكأنه حدث في بلاد غير البلاد..

تقرير المنظمة الدولية، ربما تحدث عن حالات هي أقل كثيرا من الواقع القائم، من مطاردة وملاحقة وقمع وتعذيب لكل من لا يكون على هوى سلطات رام الله وغزة..

ولعل التقرير، تناول جزءا من واقع المشهد "الإرهابي"، حيث تجاهل كثيرا من أبعاد القمع والمطاردة، فمثلا في الضفة، كقطع رواتب مئات من المخالفين لسياسة محمود عباس، ومنع تجديد جوازات السفر، وإحالة الى التقاعد المبكر من الوظيفة العامة، الى جانب القيام بعقوبات جماعية ضد أهل قطاع غزة، ما يرتقي الى جرم سياسي يفوق الجرم الجنائي..الى جانب عمليات حظر مواقع إعلامية دون أي مبرر سوى "غضب الرئيس".

وتمارس أجهزة حماس كثيرا من اشكال القمع وتكريس مفهوم سلطة "دينية"، عبر منح الجامع صلاحيات بوليسية ومراقبة وتقرير للسلطات المدنية، الى جانب ممارسة عمليات تعذيب تحت أقبية المساجد، وتنفيذ إعدام خارج القانون، ودون أي تصديق من أي جهة رسمية..

وبعيدا عن فضيحة التقرير سياسيا وحقوقيا، لتشويه الفلسطيني دوليا، جاء نفي متحدثين من سلطة رام الله في منتهى الخفة والصبيانية، عندما قال أحدهم، انها "تقارير كيدية" من جهات معادية للسلطة، ممارسة لعمليات الإنكار الغريبة، رغم ان أي طفل فلسطيني في الضفة يعلم يقينا ان التقرير لا يعكس كل الحقيقة، بل تناول أضعف نقاط البعد القمعي، وتناسى الجوهري في ملاحقة المعارضين في الراتب وجواز السفر، في تجاوز صارخ للقانون الأساسي للسلطة (الدستور المؤقت)، رد يعكس ان الإرهاب أصبح وكأنه "حق " لأجهزة القمع..

فيما تغافلت حركة حماس وأجهزتها الأمنية التقرير تجاهلا كليا، وكأنها غير صلة، او تقرير يتحدث عن جهات خارج نطاق سلطتها، وممارستها التي لم يعد بالإمكان إنكارها.

تقرير إرهاب سلطتي رام الله وغزة، يكشف أن توسع حركة القمع والتعذيب ومطاردة المخالفين، يكشف أن غياب الرقابة يمثل عنصر مركزي لتعزيز التسلط الأمني، المجلس التشريعي الذي يمثل أداة رقابة قانونية على أعمال السلطة التنفيذية بكل مؤسساتها ليس له حضور في الضفة الغربية، سوى في لحظات تمرير موازنة حكومة رام الله، من خلال رؤساء كتل نيابة في غياب الكتلة الأكبر (حماس)، ما يمثل مهزلة تاريخية لا سابق لها في الحكم العباسي.

وفي القطاع، رغم وجود لقاءات كتلة حماس البرلمانية، لكنها لا تمارس أي دور رقابي جاد ومسؤول على تلك الأجهزة، تحت ذرائع متعددة، وإن حدثت جريمة تهز المشهد تعلن تلك الكتلة عن تشكيل لجنة لبحث الذي حدث، وللمفارقة أنها لم تصدر يوما تقارير عن نتائج تلك اللجان، بل لم نسمع عن نقد حقيقي لأي ممارسة إرهابية - قمعية من أجهزة حماس الأمنية ضد أهل القطاع..

ورغم تعدد منظمات حقوق الإنسان الأهلية، لكن تأثيرها بات ضعيفا، وغير مؤثر ما لم تهتم بها مؤسسات دولية، وهو ما يندر حدوثه..

المسألة ليس ما جاء في التقرير أو ما غاب عنه، بل في عملية الإنكار الكلي أو التجاهل الكلي له من سلطتي "قمع منظم"، لتجسد عملية الاستخفاف المطلق، بدل أن تعلن كلاهما ولو من باب "رفع العتب"، انهما ستدرسان ما جاء به وفقا للقانون، عبارة كان لها أن تمنح الفلسطيني بعضا من "أمل"، بدلا من تأكيد غياب الأمل مع هاتين الكارثتين وطنيا.

ملاحظة: تصريحات رئيس الشاباك عن اللقاء مع عباس وجدول الأعمال الذي تم نقاشه يكشف كم أن الإسرائيلي هو "سي السيد"..الغريب انه بعد اللقاء وكشف اللي صار بيطلع أبو العبس بهدد بقرارات أخطر من التصور..معقول يا حودة!

تنويه خاص: نتنياهو يتحدث أن حماس ليست "شريكا سياسيا" لإسرائيل، وأكيد عباس مش شريك، ممكن حضرتك تخبر الناس مين الشريك اللي يمكن يريحك وينقذك من مقصلة الفساد يا فاسد!

"فتح"..والغضب القادم؟!

كتب حسن عصفور/ فجأة، وبلا أي تمهيد سياسي، أعلن الناطق الصحفي بإسم حركة فتح، مساء يوم الجمعة، أنه آن أوان الثأر لجريمة مقتل الأطفال السبعة في قطاع غزة، برصاص قوات الاحتلال..ودعا لعدم مرور تلك الجريمة مرور الكرام، وكرر ذات القول في يوم تال..

وتعلن قيادات مركزية من الحركة التي يترأسها محمود عباس، الى أن المجلس المركزي "القادم"، وهو لا يمثل الكل الوطني، تغيب عنه قوى رئيسية كحماس والجهاد والشعبية، سيكون محطة فاصلة لتنفيذ قرارته في "فك الإرتباط" بإسرائيل..

وبلا أي تمهيد سياسي، فالتصريحات الداعية لـ"الثار" لشهداء جمعة إنتفاضة الأقصى، وفك الإرتباط بدولة الكيان، لا تجد لها اي مصداقية، بل لا تتوافق مع تصريحات رئيس الحركة ذاته، ولو إفترضنا أن هناك "موجة غضب" ستحل محل "موجة السكون العام"، فهل حقا يمكن لفتح (م7) أن تقوم بعملية ثأر لشهداء الجمعة، وكيف سيكون ذلك، وقبلها أين سيكون..

لو أن "الثأر الوطني" وفقا لهذا الناطق، هو جزء من منهج الحركة راهنا، فذلك يتطلب تعريفا واضحا، هل يشمل إستخدام السلاح والمقاومة المسلحة ضد جيش المحتلين وأدواته التنفيذية لمشروعه التهودي في الضفة، ام أنها ستكتفي بالمناشدة بـ"التي هي أحسن"، وفق "رؤية عباس الإستراتيجية للسلام" ومبادئ "المقاومة الذكية"..

هل سنرى قيام "قوات الحركة المسلحة" في قطاع غزة بعملية ثأر عبر وجبة صواريخ من طراز "عباس 1"، على البلدات الإسرائيلية المحيطة بالقطاع، كخطوة ردع وثأر لدماء الشهداء..

هل حقا تدرك فتح أن تصريحات "الثأر"، لو بقيت في سياقها اللغوي، ليست سوى إضافة للسخرية التي أنتجها تصريح رئيسها عندما وصف الأجنحة العسكرية للفصائل بأنها "ميليشيات"، مقدما خدمة مجانية لدولة الكيان في تشويه

أحد اعمدة الردع الوطني، ولا نعلم هل يعتبر "بقايا جناح فتح العسكري - كتائب شهداء الأقصى"، جزءا من تلك المليشيات أم لها تصنيف مختلف..

ومن المفاجأة اللغوية بالثأر، الى "خدعة فك الإرتباط" بدولة الكيان، التي تروج لها بعض شخصيات فتحاوية لم تنطق يوما كلمة حق وطنية، لكن لنفترض أن الصدق بات إستثناءا لها، فهل يمكن ان تتجرأ فتح ورئيسها حقا بـ"فك كلي لأشكال الإرتباط"، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي بعد 3 سنوات..

وفقا لما تعلنه أوساط تنفيذية مجلس المقاطعة، فالمجلس بات على الأبواب، ولم يبق سوى أيام لعقده ليقرر ما يفترض انه "قرارات تاريخية"، وإعلان الدولة في مرحلة نوعية جديدة، فهل هناك أي مؤشر سياسي يمكن الإستدلال منه على ما يقال في وسائل إعلام سلطة فتح برام الله..

هل حقا يمكن أن تعلن فتح ورئيسها قيام دولة فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 بديلا لسلطة مؤقتة، إنتهى مفعولها السياسي وفقا للمتفق عليه، منذ سنوات بعيدة، وإنتهى دورها الرسمي منذ إغتيال الخالد أبو عمار، وقانونا منذ قرار سبتمبر 2012..

ما هي المؤشرات السياسية التي تمنح تلك المقولة أي جانب من الصدق، مضافا لها، هل ستجرؤ فتح (م 7) وقياداتها ورئيسها، أن تتوقف عن التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال وكذلك مع المخابرات المركزية الأمريكية، وتتوقف عن مطاردة كل معارض للمحتل ولعباس، وهل ستبدأ "عهد جديد" لتننقل من "التنسيق الشمولي مع العدوين" الى التنسيق الأشمل مع الداخل الوطني"، هل حقا فتح إستعدت لتلك "الخطوة النوعية"..

وقبلها هل قيادات فتح دخلت في رحلة المواجهة لما بعد هذه الخطوة، والتي تحمل فيما تحمل مصادرة كل "الإمتيازات الشخصية" التي لها بفضل إستمرار "التنسيق الأمني"، بما يشمل البطاقات الهامة جدا، والمرافقين المسلحين والسفر عبر ترتيبات خاصة، وما يمكن ان يرافقه بقيام المخابرات الإسرائيلية بنشر كشوفات مالية لكثير من تلك القيادات، وتسجيلات صوتية مصورة حول لقاءات سابقة معها قالت ما لا يقال..

هل إستعدت فتح جديا لليوم التالي لقرار فك الإرتباط، بما يمكن ان يكون حصار مكتب عباس ومنزله، ومنعه من الحركة وفتح ملفات نجليه ياسر وطارق في مختلف المجالات..

هل إستعدت فتح لليوم التالي بترتيبات "مواجهة شعبية شاملة"، بما يتطلب تشكيل وحدة مقاومة مع قوى وطنية ترتضي العمل المشترك..

ولن نذهب بعيدا الى الحديث عن فك الإرتباط الإقتصادي والمالي، وسنترك بابا دوارا لهذه المسألة المعقدة بحكم واقع الإرتباط الخاص، مع ان بالإمكان إلحق أذي فعلي بالمحتلين، عبر هذا الباب أيضا بقليل من الفعل الجاد..

هل جهزت فتح مؤسسات السلطة لتكون مؤسسات دولة بالمعني المعلوم، وما يتطلبه ذلك من فعل مواجهة سيكون..

وقبل كل ذلك هل أعادت فتح موقفها من كل مختلف مع رئيسها سواء داخلها أو خارجها، ووقف كل أشكال الجرم الإنساني ضدهم..

وبمناسبة الإستعداد لدخول مرحلة "التحدي الكبير"، لماذا تجاهلت فتح إعلاما وناطقين ومجعجعين ذكرى المواجهة الكبرى في أكتوبر عام 2000 وتناست كليا قائدها الرمز الشهيد المؤسس أبو عمار..معقول الذاكرة أصابها "فيروس الحقد العباسي" أيضا!

أسئلة تتطلب التفكير، وربما الرد، قبل أن يقوم البعض بحفلة "ثرثرة كلامية"، سينكشف حالها خلال أيام لا أكثر..

مش غلط إحترام عقل الشعب الفلسطين أيها "المثرثرون"..!

ملاحظة: شخص يحتل رقم 3 في هيكل ترتيبات فتح (م7) بيقول بأنه لا عقوبات على غزة، بل أزمة إقتصادية..طيب يا "أبوالعريف" هاي الأزمة ليه ما طالت الضفة وموازنات قيادة فتح..قف وفكر لو لسه في قدرة!

تنويه خاص: مركز الإحصاء الفلسطيني "حكومي" نشر بيان قال فيه، أن 11 % فقط من سكان قطاع غزة يشربون مياه صالحة للشرب مقابل 95 % في الضفة..شو تعريف العنصرية صحيح!

فضيحة تزوير "بيان المركزي"..و"لجنة العشرين"!

كتب حسن عصفور/ لم تقنع أي من قوى الشعب الحية، تلك القرارات "العنترية" التي صدرت عن "مركزي" المقاطعة، ليس لكونها نصا "جميلا" بل لأن أداتها التنفيذية ليست مؤهلة لتنفيذ أي منها، خاصة وأنها باتت تمثل "أقلية سياسية" في المشهد الوطني، ومتهمة من رأسها بأنها تتجه عمليا لتكريس حركة "انفصال" الضفة عن قطاع غزة.

ولكن الضربة السياسية الأهم، جاءت من عضو تنفيذية مجلس المقاطعة، وممثل أحد أحزاب "تحالف عباس السياسي" في الفترة الأخيرة، صالح رأفت، والذي كشف في تصريح رسمي، بأن البيان الختامي شهد عملية تزوير واضحة، حيث أشار الى أنه " من المؤسف أن يتم في اللحظات الأخيرة شطب ما توافقت عليه لجنة صياغة البيان الختامي، من نص تضمنه البيان، والخاص بالتأكيد على قرارات المجلس الوطني والمركزي، بضرورة صرف الرواتب لموظفي ومتقاعدي السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، أسوة بموظفين القطاع العام في الضفة الغربية".

التزوير - الفضيحة رسالة سياسية تفوق كثيرا مضمونها، رغم خطورته الوطنية، بأن أي قرار أو موقف، مهما كان التوافق أو الاتفاق عليه، لا ينال رضا "محمود رضا عباس"، لن يرى النور، فالقرار فقط له وحده، وكل ما دون ذلك حالة تجميلية لتكريس الفردية المطلقة، كونها الضامن الوحيد لتنفيذها وفقا لما يرى هو.

تزوير عباس وفرقته، يؤكد ان قرار الإنفصال السياسي والوطني عن قطاع غزة، هو الخيط الناظم للحركة السياسية التي تتحكم في مسار عباس وتحالفه الخاص، ما يؤدي الى ردم كلي لأي حديث عن مصالحة وطنية، من جهة، وغلق ملف عقد مجلس وطني توحيد لإنقاذ منظمة التحرير وتصويب مسارها، كما تنادت غالبية القوى الوطنية والشعبية وفقا لتوافق اللجنة التحضيرية في بيروت يناير 2017.

"تزوير فقرة غزة"، تفوق كثيرا الجانب الفني بإنهاء العقوبات وصرف الرواتب لموظفي القطاع، تساويا مع موظفي الضفة، حيث تؤكد حركة التزوير أنها خيارا

سياسيا لـ"التحالف العباسي"، بما يسارع موضوعيا في تنفيذ الشق الرابع من "خطة ترامب الإقليمية"، ويمنح حركة حماس "قوة دفع جديدة" للمساهمة في تنفيذ الشق الثالث من تلك الخطة في قطاع غزة، وتعزيز حركة الإنفصال الوطني.

واكتمل التزوير السياسي، بتشكيل "لجنة العشرين" الخاصة لتنفيذ قرارات "مركزي المقاطعة" بديلا للتنفيذية، وهو مؤشر مضاف أن القادم سيذهب لتكريس "قيادة خاصة" تعمل بأمر مباشر من الرئيس شخصيا، الأمر الذي تم التحضير له مبكرا، لإحالة تنفيذية مجلس المقاطعة الى "التقاعد المبكر"، واستبدالها بـ"لجنة العشرين"، حيث يغلب عليها الطابع الوظيفي عبر أجهزة أمنية ووزراء حكوميين، وأعضاء من فصيل عباس (فتح - م 7).

تشكيل "لجنة العشرين"، يتوافق تماما مع التوجه الحقيقي بأن تنفيذ قرارات المركزي، وفقا لما أكده صائب عريقات وأشار اليها عباس، سيكون بـ"عقلانية" و"دون قفز في الهواء"، تعابير تختصر المسافات كثيرا، بأن تلك القرارات، ستخضع لآلية تنفيذ "سرية"، بين عباس ورئيس الشاباك الإسرائيلي في اللقاء الشهري.

الخطورة الكامنة في ما بعد مجلس مركزي المقاطعة، ليس فقط في ما قرر وآلية التنفيذ وتكريس العقوبات الوطنية ضد القطاع، بل ما يمثله ذلك من "حافز سياسي" للتفكير بخلق آلية عمل بعيدا عن إطار المقاطعة، وهو الخطر الحقيقي الذي يقفز ليتصدر المشهد العام، ما يفتح الباب واسعا للمس بشرعية تمثيل منظمة التحرير، الهدف الذي لم تتمكن دولا وقوى من تحقيقه، بات عمليا يطرق الواقع الفلسطيني، وبأسرع مما يظن بعض "المعاقين سياسيا".

مخاطر منتجات "مركزي المقاطعة" ومآلها التقسيمية - الانفصالية تقترب كثيرا من التنفيذ العملي لتمثل الرافعة الأساس لنهاية المشروع الوطني الفلسطيني العام، وخدمة كبرى للمشروع التهويدي وأداته التنفيذية "صفقة ترامب".

هل هناك وقت للإنقاذ، تلك هي المسألة التي تتطلب العمل السريع، ودونها سلاما لروح شهداء الثورة وزعيمهم الخالد ياسر عرفات.

ملاحظة: أن تصمت قوى تدعي أنها "يسارية" على تغيير النظام الأساسي لمنظمة التحرير، وتسمح لعباس بتعيين أعضاء مركزي بمراسيم، فذلك عار سياسي سيلاحقها بأنها استبدلت مصلحة الوطن بمصلحة الفصيل..هل حقا أنتم مؤتمنون؟!

تنويه خاص: ململة موظفي حماس ضد "سلفة 400 شيكل"، هل هي بداية تمرد أم رسالة تحريك حمساوية لفرض معادلة "التهدئة مقابل المال".. مسألة تستحق التفكير.

فلنختبر "مقترح النخالة"!

كتب حسن عصفور/ لم تفقد الشقيقة الكبرى، مصر، صبرها حتى ساعته على " بلادة قطبي النكبة الفلسطينية الثاثلة"، وتواصل العمل بحيوية تثير الإستفزاز أحيانا، من شدة "ليونتها"، وهي تحاول بكل الأشكال علها تصل الى نقطة مضيئة لوضع نهاية للهدية الأكبر للمشروع التهويدي فوق أرض فلسطين، وبما له من أخطار إستراتيجية لاحقة على الأمن القومي المصري..

مجمل الحوارات واللقاءات كانت تنطلق من بوابة "الفرع السياسي" للأزمة الكبرى (الإنقسام السياسي)، لتحقيق تسوية لذلك عبر "السلطة الوطنية"، وكأنها باتت هي "أم الولد الوطني"، حركة متلاحقة للبحث في كيفية "تقاسم السلطة بين فصيلين" تحمل اسماء مستعارة، لكنها في الواقع ليست سوى حركة البحث عن حل مأزق الفصيلين على حساب المصلحة الوطنية العليا..

لو أريد حقا، ان يتم وضع نهائي ومرة واحدة الى ملف الصراع الذاتي - المصلحي الفئوي بين فتح (م 7) وحركة حماس، لتم إعادة النظر جذريا في آلية العمل وعنوانه، والتوقف مؤقتا عن الإستمرار في ملف المصالحة من باب السلطة المحدودة أساسا في صلاحياتها وحضورها ودورها..

يوم 5 أكتوبر 2018، وفي أول خطاب سياسي شامل له بعد إنتخابه أمينا عاما لحركة الجهاد في فلسطين، أعلن زياد النخالة "مبادرة محددة" مستندة الى مبادرة

الأمين العام السابق د.رمضان شلح، وبعيدا عن جوهر مبادرة الجهاد بشقيها، فالمسألة التي تستحق التوقف أمامها، والعمل من أجلها وبشكل فوري، تلك الخاصة بمنظمة التحرير..

النخالة أشار الى أن، "استرداد المصالحة الوطنية لصالح الكل الفلسطيني، فجميع الشعب ضحية لهذا الخلاف"، ولذا دعا إلى "لقاء اللجنة التحضيرية التي التقت في بيروت بتاريخ (10يناير / كانون الثاني 2017) ، ومثلت الكل الفلسطيني، إلى لقاء فوري في القاهرة، والشروع في معالجة كل الخلافات والتباينات بيننا، وأن نبني على القرارات التي اتخذتها في حينه".

من حيث الشكل، قد يرى البعض أنها دعوة مكررة، ولكن الحقيقة الأساسية أنها دعوة تختلف كليا عما سبق، بحيث أنه إعتبر بداية المصالحة الوطنية أولوية وطنية ضد العدو، لكن بابها يبدأ من المحراب الوطني الكبير، منظمة التحرير، وليس من "غرفة السلطة المحدودة".

نعم، المصالحة الوطنية الحقيقية لن تتم أبدا دون أن تبدأ من الجسد، وإعادة تصويب مسار الحركة الوطنية من خلال الممثل الشرعي الوحيد، خاصة وأن قواعد "الإصلاح السياسي" وجدت لها اساسا واضحا في مخرجات اللجنة التحضرية للمجلس الوطني في بيروت يناير 2017، وكان لها ان تجنب المشهد الفلسطيني كثيرا من مصائب منحت العدو مساحة واسعة لترسيخ مشروعه الإستيطاني الكبير..

بعد، أن تم تجريب كل أشكال "التصالح - التقاسم الوظيفي" للسلطة المحدودة، لنذهب الى خيار مختلف قليلا، ومنح الفرصة لتدارك ما كان، والتركيز الفعلي على تطوير المنظمة نحو إستكمال حركة التمثيل بمشاركة حركتي حماس والجهاد، وهما قوتان رئيسيتان في المشهد الفلسطيني، وحضورهما يفوق كثيرا غالبية فصائل تشكل منظمة التحرير، وآخذين بالإعتبار غياب الجبهة الشعبية عن المشاركة في اللجنة التنفيذية بعد مجلس المقاطعة الأخير، مع إلتباس لمشاركة الجبهة الديمقراطية..

نداء النخالة، لعقد فوري للجنة منظمة التحرير وفي القاهرة، رعاية وترتيبا، قد تكون هي "بابا شرعيا" لوقف حركة "الباب الدوار" التي سارت عليها حركة التصالح منذ عام 2005 وحتى تاريخه..

وعمليا يمكن التوصل الى تفاهم جدي وجذري على بناء منظمة التحرير العصرية، وفق أسس سبق تحديدها، أسرع كثيرا من الدوران في حلقة "تفسيرات لنصوص" كتبت عشرات المرات..وحل الأزمة من خلال منظمة التحرير سيعيد الإعتبار للأصل في العلاقات الوطنية، فلا يمكن لحماس أن توافق على "صلح لقرار محلي" دون ان تكون جزءا من "القرار الوطني الأشمل"، كما الجهاد وربما "الجبهتين" ايضا..

ليت الشقيقة الكبرى تعيد النظر في طريقة تفاسير المفسر، وتبدأ في التعامل السريع مع دعوة النخالة، خاصة وأن لقاء بيروت وضع أسسا هامة جدا إستكمالا لما كان في القاهرة عام 2009، والذي حدد إطارا لتفعيل منظمة التحرير يمكنه أن يلعب دورا مركزيا لتصويب المسار العام..

نعم، لتبدأ حركة المصالحة الوطنية من حيث الوصول الى المشاركة الفعلية في القرار الوطني وليس في قرار سلطة لم تعد بسلطة، ولم يبق منها سوى حضور مشوه، بدور لا يليق بالشعب الفلسطيني، وأنها سوق عمل لسد حاجات أهل الضفة اساسا وبعض قطاع غزة..

لن تحدث مصالحة مستمرة دون أن تكون في منظمة التحرير تسوية حقيقية للمشاركة في القرار العام، وحماس والجهاد ليست قوى "صفر حافظ منزله"..

لنجرب غير المجرب في تصويب المسار العام بكل حلقاته..فلا خسارة بذلك سوى إنهاء مسار بات مثيرا للقرف الوطني العام!

ملاحظة: رد الأمير محمد بن سلمان على "عنطزة" ترامب جاء متأخر قليلا، لكنه جيد أنه لم يتأخر طويلا..أمريكا من يحتاج العرب وليس العكس..متى يدرك البعض هذه "البديهية السياسية"!

تنويه خاص: فضيحة بيع منزل آل جودة في القدس للمستوطنين عبر رجل أعمال فلسطيني مقيم في رام الله، دون أن تهتز أجهزة السلطة، تكشف أن "فريق التهويد" في سلطة المقاطعة بات قوة لا يستهان بها..

لماذا العباسية؟!

كتب حسن عصفور/ في تجاهل لكل النداءات الوطنية بأن يتصرف كرئيس للشعب الفلسطيني، أصر محمود عباس على المضي وبخطوات متسارعة لتدمير المؤسسة الوطنية الشرعية، والذهاب بعيدا ليس في خطفها فحسب، بل لوضع نهاية لمسارها الكفاحي الطويل ممثلا شرعيا وحيدا، وعقد مجلسا لا يملك من صفات المؤسسة سوى مسماه.

كان يمكن، وهو تعبير بلا قيمة، لأن الحدث قد حدث، أن يخرج عباس شاهرا سيفه السياسي لو تصرف كوطني فلسطيني بعيدا عن "غرور" فارغ مستندا لقوة الاحتلال أمنا وجيشا، باعتراف صوتا وصورة لرأس الطغمة في تل أبيب نتنياهو، لم يجرؤ لا عباس ولا حواريه ان يتحدثوا بكلمة واحدة تكذيبا، وذهب الى اكمال مخطط تدمير منظمة التحرير بدلا من حمايتها.

ولسنا بحاجة لكشف "عمق" أزمة عباس الشخصية والوطنية وهو يلقي خطابه "النحوي" جدا، يوم 28 أكتوبر 2018 أمام "مجلسه الخاص"، خطاب أظهر أن عزلته أخذت تنال كثيرا منه، ولم يعد التظاهر بالخداع كما اعتاد، فهو يعلم يقينا ان الغالبية الشعبية والوطنية باتت في مكان غير الذي يتحدث عنه.

خطاب عباس أمام المجلس الخاص لـ"زوار المقاطعة" خرج عن مألوفة، بأن بدأ بالهجوم الفوري سريع الكلمات ضد من رفض الذهاب الى مقر التنسيق الأمني، حاول جاهدا أن يستخدم الرقم العددي لرافضي حضور مجلسه للتخفيف من أثر الحقيقة السياسية، انه اصبح أقلية متسلطة لا حاكمة، وأنه فقد أسس الشرعية عبر هذا المجلس، ومن هول الصدمة تحدث عدة دقائق خارج النص المكتوب، وتناسى "توصية" الهباش أن يبدأ بـ"البسلمة".

وبعيدا عن الشكل والمظهر، حاول عباس بشكل غير سوي أن يقارن ظرف عقد المجلس الوطني في الأردن، بعقد مجلسه المركزي الخاص، وهي بذاتها أهم طرفة سياسية تشير الى انه فقد تركيزه حول تناوله المحطات الأساسية، فلا المركزي هو وطني ولا ظرف الانعقاد متصل بظرفه الراهن.

عقد المجلس الوطني في الأردن، حدث بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان ومؤامرة الانشقاق الكبرى التي تعرضت لها فتح بدعم النظام السوري، ونتيجة سوء تقدير لزيارة القاهرة وأحداث طرابلس، وجاء عقد المجلس الوطني في عمان لإنقاذ الشرعية وليس لتدميرها، فيما أنت وفرقتك أغلقتم كل الطرق لعقد مجلس وطني توحيدي، تشارك به للمرة الأولى حركتي حماس والجهاد، واخترت الانفصال لعقد مجلس "وطني" في المقاطعة بتوافق كلي مع الشاباك الإسرائيلي.

عباس من رفض نتائج اللجنة التحضيرية في بيروت يناير 2017، كيف له أن يقارن فضيحة مجلس المقاطعة تحت حماية المحتل وتنسيقه، وكل الطرق والأمكنة كانت جاهزة لعقد مجلس وطني تاريخي يمنح منظمة التحرير الفلسطينية حضورا يعيد لها بريقها السياسي الذي فقد كثيرا منه، بل باتت شبحا بلا تأثير عملي، بمجلس لـ"إنقاذ الشرعية".

لماذا غابوا، والسؤال الأصوب، لماذا إصرارك على "الانشقاق" في مرحلة هي الأخطر فعليا على الشعب الفلسطيني منذ النكبة الكبرى، وكان بالإمكان تحقيق المعجزة التي طال انتظارها، وعمل لها الخالد ياسر عرفات كثيرا، وحماس رفضت كل العروض في حينه، كانت كل الفرص قائمة بعد تحضيرية بيروت لإنجاز تلك "المعجزة السياسية"، لكنك وحدك، من رفض، حتى فصيلك فتح ورئيس المجلس الوطني أبو الأديب وافقوا على نتائج ذلك الاجتماع إدراكا بمسؤولية عالية لما ينتظر الشعب الفلسطيني.

رفضك كان ضمن التنسيق المستمر مع الشاباك، وتمهدا عمليا لتنفيذ صفقة ترامب، التي تدعي أنك أسقطتها، "بطولة عصر زائفة"، فمن رفض تحضيرية بيروت لا يحق له التباكي على الشرعية الفلسطينية لأنه من حمل معول هدمها،

فلا أهمية بعد ذلك لهذه الحركة غير المحترفة في التباكي على "الشرعية"، ولا تقارن ذاتك بما كان أبدا.

دون انتظار ما سيكون من "تكليفات" للجلسة الراهنة لمجلسك الخاص، الطريق لا زال مفتوحا لـ"التوبة السياسية"، بأن تتوقف كليا عما ذهبت اليه، وتعلن موافقتك المبدئية على "نداء الاستغاثة السياسي" الذي أطلقته القوى السبعة، ليكون مفتاحا للعمل الوطني المشترك، ومن هناك تبدأ رحلة رسم طريق المواجهة الوطنية الشاملة، دون ذلك كل ما تنطق به أو ستنطق به كلاما لتسريع وتيرة تدمير المنجز التاريخي للشعب الفلسطيني، منظمة التحرير وتحقق حلم أعداء الشعب، وكذا فصائل خلقت لهذه المهمة..

قبل نهاية ظلامية إنقذ ما يمكنك إنقاذه وكي لا يكتب التاريخ كلاما لن يزول أبدا بسواده السياسي!

ملاحظة: جريمة اغتيال الأطفال الثلاثة وسط قطاع غزة بيد المحتلين تفتح بابا لمعرفة الحقيقة دون أن يلغي ذلك ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة، التحقيق واجب سياسي ووطني!

تنويه خاص: عقد لقاء في رام الله بالتوازي مع غزة رفضا لهزلية مجلس مركزي المقاطعة بداية سياسية جديدة، لكن الأهم ما سيكون من رؤية شاملة واضحة لما سيكون!

"ليس حبا في جمال ولكن كرها في محمد"!

كتب حسن عصفور/ لو ذهب الإنسان العربي الى مراجعة أهم حدث خلال الإسبوعين الأخيرين عالميا قيد التداول، سيجده إختفاء الصحفي جمال خاشقجي، السعودي الذي لعب دور "المفكر لإسامة بن لادن"، ومستشارا لرئيس المخابرات السعودية تركي الفيصل، وتعاون خاص مع الأمير الوليد بن طلال، الى أن أصبح صاحب عامود صحفي في أحد أبرز صحف أمريكا التي تقف خلفها بقوة "الإيباك" الصهيونية..

شخصية، وقبل حادث الإختفاء المفاجئ عند دخوله القنصلية السعودية، لم تكن تذكر بما يمكن أن تحتل أولويات جدول أعمال الرئيس الأمريكي ترامب، ويوميا يطلق 3 - 4 تصريحات تتعلق بهذا "الجمال"، الى جانب "ثورة إنسانية" عامرة في دول الغرب تقريبا، وكل مؤسسات الإعلام اليهودية في أمريكا، ومحطاتها الأبرز، مضافا لها الـ"بي بي سي"، و"فورة بريطانية". وبالطبع أقليميا، قادت قطر وإعلامها وأداتها التنفيذية جماعة الإخوان المسلمين، ومعها تركيا الحرب الشاملة للدفاع عن "حق الإنسان العالمي"، وربما لو أن جوائز نوبل تأخرت لأشهر عدة لكان جمال هو الفائز بها بديلا للطبيب الأفريقي..

بداية أي فعل ضد الحريات الشخصية هو فعل مدان، وحقير، ولا يستقيم مع القانون، وفعل نتاج لغياب الثقافة الديمقراطية، ولذا أي تعرض لحياة خاشقجي مستنكر من جهة كانت سعودية أو تركية متفقة مع المخابرات الأمريكية، فتلك مسألة لا تردد فيها، رغم ان ملف الحريات في قطر وتركيا تحديدا لا يجارى حيث عشرات آلاف من الأتراك في غياهب السجون بلا أدنى حق إنساني في تطبيق القانون، والتهم جاهزة فورا، من "جماعة غولن"، أما قطر فتلك حكاية خاصة..

لكن، السؤال الذي يستحق التفكير بعد حرب الإدانة، هل حقا امريكا والغرب الإستعماري وتركيا وقطر والجماعة الإخوانية، تبحث عن مساندة ملف الحريات والتطور الديمقراطي في العربية السعودية، لنفترض ذلك بـ"ربما" صدق النوايا، لكننا، لم نسمع يوما كلمة واحدة من كل هذه الجوقة عن هذا الملف الذي كان دوما خارج التصنيف، بل ان كندا عندما وجهت نقدا لممارسة سعودية ضد ناشطات نسوية، لم نقرأ بيانا أو تصريحا لأي من هذا "التحالف الدولي للدفاع عن خاشقجي"، رغم أهمية الحدث النسوي..

يوم السبت 13 أكتوبر، وبشكل متزامن، كشفت صحيفة "التايمز" البريطانية، أن الهدف مما يجري هو الضغط على محمد بن سلمان للتراجع عما ذهب اليه في سياساته منذ بات في منصبه وليا للعهد، وهو ذات الهدف الذي كشفه رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم، صاحب الصفقات الأشهر لتمرير مشروع أمريكا الكبير لتدمير المنطقة في عهد أوباما، حيث"غرد" مطالبا السعودية

التراجع عن نهجها الذي بدأت تسير عليه، بإعتبار أن التراجع عن الخطأ فضيلة!.

لنقف ونتذكر، ما هي "السياسة الجديدة" التي اقدمت عليها العربية السعودية مع محمد بن سلمان، وبشكل سريع، سنجد، ان ولي العهد قرر البدء في "تحديث" ملامح المملكة، عبر قوانين عصرية، تتعلق بملفات كان الإقتراب منها يمثل جريمة كبرى، فحرر النساء نسبيا، بعدد من الإجراءات إعتبرت "نصرا تاريخيا"، ومعها منع الحركة الظلامية الأبرز في المملكة منذ تأسيسها، التي مثلت جهازا للتخلف والرجعية، ما يعرفة بإسم حركة "المطوعين"، وشن حرب على "دعاة" الدين من الجماعة الإخوانية الذين كانوا يمارسون تصدير الفكر الإرهابي..

إقتصاديا، قرر الذهاب بعيدا في تغيير مسار البلاد عبر رؤية 2030 لتحرير الإقتصاد من سلعي خدماتي الى تطور جديد وخلق مناطق صناعية عبر مشاريع ضخمة ومشتركة عربية ودولية، بحث في صياغة مختلفة للمسار الإقتصادي، ما تراه بعض أوساط الرأسمال العالمي وخاصة الأمريكي، انه بداية لفك إرتباط مع بعض أوجه علاقات التبعية التاريخية..

بن سلمان، قرر تطوير العلاقات مع روسيا بشكل غير مسبوق، وفتح الباب لروسيا أن تعود الى السعودية بعد سنوات إغلاق طويلة، خاصة وأن الإتحاد السوفيتي كان من أوائل الدول التي إعترفت بالسعودية والملك عبد العزيز، قبل أن تنقلب الرياض على العلاقة مع موسكو، وبدأ التفكير الجاد لتنوع مصادر السلاح وتصبح روسيا احد مصادرها وبحث جديا شراء منظومة صواريخ إس 400..

وإنحاز فورا الى ثورة الشعب المصري ضد النظام الإخواني المدعوم أمريكيا وقطريا وتركيا، ولم يتردد رغم تباينات ظهرت في طريق العلاقة، من دعم مصر في مرحلة من أدق مراحل المنطقة، وكان له بسهولة ان "يضمن راسه" بالصمت إن لم يكن بالعداء لثورة 30 يونيو 2013..

بن سلمان، لم يتمسك بالموقف السعودي ضد سوريا، وبدأ بالعمل بالتفاهم مع روسيا على وقف مصادر التمويل والدعم للمجموعات الإرهابية، وساهم بالضغط

على المعارضة التي كان مقرها الرياض للتفاهم الإيجابي في المفاوضات برعاية الأمم المتحدة، ما شكل "صدمة" للمخطط الأمريكي التركي القطري..وهو ذات الموقف في ليبيا حيث إنحاز الى المعسكر المعادي الى تحالف أمريكا قطر والجماعة الإخوانية هناك..

وقبل كل هذا، قام بن سلمان بتوجيه "ضربة قاسمة" لمراكز القوى داخل السعودية، الذين إرتبطت مصالحهم كليا بالنظام الأمركي، دون البحث عن اسماء فهي ليست مجهولة..

من حق كل إنسان ديمقراطي رفض الإرهاب والقمع، ولكن هل حقا ما يحدث هو دفاع عن الحريات، أي سخرية يمكن أن تقف وراء هذه الحرب العامة ضد السعودية لرفض منهجها السياسي "العصراني" فيما كان ذات المعسكر مع كل أشكال الإرهاب والتخلف في المرحلة الماضية..

وتكتمل المهزلة في التصريحات المتلاحقة للرئيس الأمريكي للسعودية، نريد ان تدفعوا مقابل الحماية، إن لم تدفعوا الويل لكم..وهل كل من تصمت عنه أمريكا يقوم بدفع "خاوة مالية" مقابل الحماية الخاصة..

ما يحدث، ليس حبا في جمال بل كرها في محمد..إما أن تعود الى ما كنت أكثر ظلامية وتخلفا وتبعية أو أن تواجه حربا متعددة الرؤوس..تلك هي المسألة

ملاحظة: من المهازل التي تسمعها أن المحمود هباش يعتبر إسقاط حكم حماس فريضة شرعية، وبعد ساعات يخرج المحمود يوسف ليطالب بمصالحة معها وفورا..أي محمود فيكوا نصدق..أكيد الأول لأنه أقرب لـ"المحمود الكبير"!

تنويه خاص: الصحيح تاهت أهداف مسيرات الغضب في قطاع غزة، أهي لفك الحصار أم لفكفكة الكيان..خلينا نفهم بس عشان نتبع صح عليكوا..يا ريت تخففوا الرغي فهو أفضل لكم طبعا!

ما بعد "الخان الأحمر"..."فتح" أمام "الإختبار"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة، قد يراها البعض مفاجئة، وربما البعض يراها خطوة طبيعية، تلك التي أعلن عنها مكتب رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي نتنياهو، بوقف عملية هدم "الخان الأحمر"..

من حق "فتح - م 7" وكل المشاركين في عملية الإعتصام لمنع الهدم، شخصيات وقوى، أن ترى في الحدث التراجعي خطوة هامة، وربما "نصر سياسي"، لحركة شعبية قررت التصدي، للخطوة الإسرائيلية، رغم شكوك تحيط بحقيقة القرار.

الإعلان الإسرائيلي، اشار الى مسألة تستحق من قيادة الإعتصام، وممثلي السلطة فيها الحذر النسبي، حيث أشار الى أنه سيفتح "خطا تفاوضيا" مع سكان الخان الأحمر، مسار تفاوضي دون مشاركة المعتصمين، يفتح باب "الريبة السياسية"، لأنه بدأ في الذهاب الى طريق التفافي على الإعتصام، مع ما قد يكون من مخاطر تحملها تلك التفاوضات من وراء ظهر "السلطة وفتح"..ليمثل "ثغرة" خطيرة لكسر الوحدة الميدانية وبث حالة من "التشكيك" حول ما يدور لبحث مستقبل الخان..

جانب يستحق من القائمين على الإعتصام، الحذر، وأن تشكل لجنة موحدة من "أهالي الخان" مع قانونيين وسياسيين للمشاركة في أي عملية تفاوضية بين السكان وحكومة تل أبيب..

ولكن، المسألة الأساسية، التي ستبرز للنقاش فيما بعد وقف هدم "الخان الأحمر"، أنه بالإمكان مواجهة مخطط التهويد والإستيطان شعبيا، لو أريد له ذلك، وأن الفعل يمكن له أن يخلق رد فعل، وستكون خطوة نتنياهو، إمتحانا جاد لحركة "فتح - م 7" والمشاركين في الإعتصام، لما سيكون لاحقا..

دون شك، نجحت كل الأطراف، بوعي أو بصدفة الوعي، ان تثير قضية "الخان الأحمر" لتصنع منها قضية رأي عام، وصلت الى قلب الجمعية العامة والإتحاد الأوروبي، ولعل زيارة ميركل الأخيرة للكيان مثالا على حضور "الخان"، حيث كان من المسائل التي أشارت لها بالإسم..

ما بعد خطوة "وقف الهدم والتفاوض عليه"، سيكون هو الإمتحان السياسي الأهم للقوة المشاركة في عملية مواجهة الهدم، خاصة حركة "فتح - م 7"، وبعد أن أطلق مجلسها الثوري الأخير دعوته لإستمرار "المقاومة الشعبية السلمية" في الضفة المحتلة..وعشية عقد مجلس مركزي المقاطعة لو أصر رئيس فتح على عقده خلافا للغالبية الوطنية والسياسية.

ما بعد "الخان الأحمر"، هو الأكثر قيمة سياسية كون ما يحدث في الضفة ليس عملية هدم وبناء لوحدات إستيطانية فحسب" بل لتطويرها "مدن إستيطانية" تمثل مركزا رئيسيا للمشروع التوراتي اليهودي، لبناء "مملكة إسرائيل المعاصرة"، وهذا لم يعد به أسرارا كثيرة، فما تقوم به حكومة نتنياهو علني ومكشوف ويروج له إسما ومضمونا، وبدأت في عملية ربط "المدن الإستيطانية بالكيان" دون أن تجد أي مقاومة سياسية - قانونية وشعبية لخطواتها لبناء ما يسمونه "يهودا والسامرة"..

بات من الضروري وضع ملامح جديدة للمقاومة الشعبية، لو أريد حقا ذلك، لتصبح إسما ومسمى "حركة مقاومة الإستيطان والتهويد"، لتصبح أداة كاشفة من مسماها لحقيقة المشروع الذي تقوم به دولة الكيان في أرض الدولة الفلسطينية، ولتصبح جزءا من معركة الدفاع عن المشروع الوطني..

"الإستيطان جزء من التهويد"، تلك هي الحقيقة السياسية التي يجب أن تكون حاضرة في أي نشاط رسمي وشعبي..

"مكسب" الخان الأحمر، سيصبح مثالا إما تطويره لتعزيز حركة المقاومة الشعبية، او كاشفا لمسألة خلف تلك الحركة التي كانت..

الشعب ينتظر!

ملاحظة: قوى "نداء الإستغاثة السياسي" لمواجهة الإنقسام، عليها أن تبدأ في حركة منظمة بين داخل وخارج، عليها ألا تقف عند حدود إطلاق النداء لأن الأهم ما بعده وليس ما كتبه..الحركة بركة ما تنسوا!

تنويه خاص: "مسلسل ترامب" في قصة موت أحد منظري الإرهاب جمال خاشقجي تثير سخرية نادرة.. يكتب موقفا ثم يتذكر شيئا فيكتبه..ترامب مش رئيس ترامب ناشط توتيري ممتاز هدفه الإبتزاز الأكبر!

مفخرة "مجرم الحرب" ورداءة الحال الوطني!

كتب حسن عصفور/ في حدث سياسي - إعلامي فريد، خرج يهودا براك رئيس وزراء الكيان ووزير حربه لسنوات، وفي حوار تلفزي مع القناة العبرية السابعة يوم الجمعة 19 أكتوبر 2018، بإعتراف أنه قتل 300 فلسطيني من قطاع غزة، خلال 3 دقايق ونصف الدقيقة..

في عالم السياسة، هكذا إعتراف لا يحتاج سوى الى ترجمة فورية، وتصديره ليصبح الخبر الأبرز، كي تبدأ حركة ملاحقة عامة لمجرم حرب لم نعد بحاجة لأي دليل مضاف كي يكون مطلوبا للعدالة الدولية، فكما يقال دوما في عالم القانون، الإعتراف سيد الأدلة..وبراك من قال أنه قتل هذا العدد من أبناء فلسطين..

الجريمة الكبرى، التي أشار لها المجرم براك، تلك التي حدثت يوم 27 ديسمبر 2008، عندما قامت طائرات الكيان بقصف مقار القوات الأمنية والشرطية في غزة، أدت الى إستشهاد ما يزيد على الـ300 من أبناء هذه القوات..

بعد تلك الحرب العدوانية، أصدر القاضي غولدستون تقريره الشهير حول قيام إسرائيل بإرتكاب "جرائم حرب"، لكن الرئيس محمود عباس أمر بسحب التقرير وعدم الإستمرار في تنفيذ توصياته، بناء على "أوامر" أمريكية..تقرير هو الأول من نوعه الذي يصدر عن الأمم المتحدة تؤكد إرتكاب الكيان بجرائم حرب، كان له ان يفتح مسارا تاريخيا في مطاردة حكام تل أبيب وإرسالهم الى حيث يستحقون..

إعتراف براك، الذي لم يتوقف أمامه الإعلام الرسمي الفلسطيني، ولا الحزبي، فيما كان الإعلام العربي والعالمي غارق بكل تفاصيله في مطاردة فرقة البحث

عن مقتل صحفي سعودي شارك بفعالية فكرية وسياسية لدعم منظومة إرهابية قادها بن لادن، وتجاهل ذلك الإعلام وكل أدواته كتابا ومخبرين، إعتراف كان له أن يهز المشهد العالمي..

لنقف ثوان، نسأل، لو ان حاكما عربيا، أي كان إسمه وبلده، إعترف ذات الإعتراف، بأنه قتل خلال دقائق تقل عن اصابع اليد، هذا الرقم، أو نصفه أو ربعه أو أقل منه بكثير، فقط تخيلوا "كمية" الأخبار العاجلة التي سترد على مواقع النشر الإخبارية، مشهد إعلامي هستيري وسيخرج كبير موظفي الإدارة الأمريكية رونالد ترامب، في مؤتمر عاجل لبحث كيفية "إسترداد الحق الإنساني" الذي أهدره هذا الحاكم المارق..ولن نقول تخيلوا لو أنه إعتراف من فلسطيني.

تخيلوا تلك المحطات الإعلامية التي تبدع فنونا في بث كل أشكال الفتنة وأدوات التدمير، ما سيكون موقفها، وقد تبدأ بتسويد شاشتها وبث آيات قرانية، أو سور إنجيلية، وتسمع كيف أن العار سيلاحق كل من لا يطالب بملاحقة هذا المجرم الكبير، الذي داس كل "القيم والعهود"..

لكن الفضيحة التي ترتقي لتصبح هي "جريمة حرب" بالصمت عليها، أنها لم تذكر تقريبا في أي وسيلة إعلامية سوى في عدد قد يكون أقل من أصابع اليد، منها عبرية وفلسطينية..

إعتراف براك بجريمته، يجب أن يعيد فتح ملف ذلك الحدث الكبير، وأن يعاد الإعتبار للحق الفلسطيني الإنساني، عبر شهادة إعتراف لا تتطلب سوى تقديم طلب رسمي من "الشرعية" التي تصرخ ليل نهار أنه ستذهب الى محكمة الجنايات الدولية، وهاي بين يديها وثيقة إعتراف مسجلة صوتا وصورة، لا تحتاج لأي صياغة أو إعداد، فقط أن تقرر هذه السلطة ذلك..

الصمت على هذه الجريمة هو جريمة مكررة، وسيضاف الى سجل العار الوطني، الى جانب عار سحب تقرير غولدستون، وعلى السلطة أن تثبت أنها ممثل للفلسطيني دون أهواء، وهاي هي بين يديها "أم الهدايا" لمطاردة الكيان، ولا تحتاج أكثر من هذه الهدية الكبرى..

السؤال، هل سنقرأ أن الرسمية الفلسطينية أرسلت نص الإعتراف للمجرم براك الى محكمة الجنايات الدولية، ام أنها سترى فيها ما يذكرها بعار رئيسها يوم أن تآمر مع الأمريكان لسحب "تقرير غولدستون"، التقرير الأهم بعد الحرب العدوانية على قطاع غزة ديسمبر 2008، الذي وصف أعمال جيش الاحتلال بأنها جرائم حرب..

أول جريمة كاملة الأركان هل تكون أداة إثبات على عدو أم تصبح أداة عار على من يدعي المسوؤلية عن ضحية العدو!

ملاحظة: حسنا أن تمكنت الشقيقة مصر بحسر العدوان المرتقب على قطاع غزة، دون أن تلغيه أيضا، مطلوب العمل على منح وقت أكثر لمسألة التهدئة لفك حصار طال أمده على مليوني إنسان بات يمثل "جريمة حرب" إنسانية!

تنويه خاص: كم هو مخجل ما كان من تبادل إتهامات بين فتح وحماس بعد "صاروخ السبع"..."معايرة سياسية" تذكرك بما يحدث في "حمام النساء"!

"نداء الإستغاثة السياسي"..صرخة ما قبل الغرق!

كتب حسن عصفور/ في بيان يمكن إعتباره بـ"المفاجأة غير التقليدية" في المشهد الفلسطيني، أطلقت 7 فصائل فلسطينية، غالبها أعضاء في منظمة التحرير بتشكيلها الرسمي، أول "نداء إستغاثة" سياسي، ما يؤشر الى أن الكارثة الكبرى بدأت أقرب مما يعتقد "البعض" اللاهي في مخططاته، حزبية كانت أو شخصية، بحكم الضريبة التي عليه ان يدفعها ثمنا لأفعال خارج السياق..

أن تصدر 7 فصائل غالبها مؤسس في إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، وكذا منظمة التحرير، فتلك هي المسالة الأبلغ منذ سنوات الإنقسام الأكثر سوداء على الشعب الفلسطيني خلال الـ12 عاما الماضية، التي كانت سنوات إزدهار المشروع التهويدي بحيث إقترب من "الإكتمال" على حساب دحر المشروع الوطني الفلسطيني الى الوراء كثيرا، وكأنه عاد الى ما قبل إنطلاقة الثورة المعاصرة، "أمل وطني" وليس واقع وطني، كما بدأ مع تأسيس أول سلطة وطنية

فوق أرض فلسطين عام 1994، بل وكاد له أن يصل لتثبيتها كـ"دولة فلسطينية"، تحت الاحتلال، لولا صفقات مشبوهة دارت من وراء ظهر الشعب..

"نداء الإستغاثة السياسي" الأول، ربما يكون الصرخة الأخيرة كمحاولة "إنقاذ ما يمكن إنقاذه" من بقايا وطن ومشروع وطني، ومواجهة السرعة غير الطبيعية للمشروع المعادي، الذي تتوفر له كل مقومات الإنتشار..

"نداء الإستغاثة السياسي"، فعل غير تقليدي للعمل الفلسطيني وكسرا للتقاليد الحزبية البالية، وخروج عن نص الخمول المعتاد، الذي سيطر على المشهد سنوات، دون أي يحرك الأمر ساكنا، وكأن أطراف العمل تتراضي حالة تعايش مع الممنوح لها من العدو القومي، بل وتتصارع على تقاسم الممنوح لها "وظيفيا"..

"نداء الإستغاثة السياسي" الأول، أعاد الإعتبار لأسس الحركة المفترض أن تكون لعلاج التشوه التاريخي الذي ألحقته "فصائل نكبة الإنقسام"، والتي لم تعد فتح وحماس، بل تحالف كل منهما، وذيوله السياسية، التي أصبحت عبئا يفوق قطبي النكبة ذاتها، بفعل إنتهازيتها الضارة وطنيا..

"نداء الإستغاثة السياسي"، رسالة واضحة جدا الى الشقيقة الكبرى مصر، بضرورة إعادة برمجة قواعد العمل لإنهاء الإنقسام الوطني من خلال ترميم الخلل الأكبر في منظمة التحرير "بيت الشرعية العام"، وعلى قاعدة متفق عليها، في بيروت يناير 2017، تلك هي البداية الفعلية لتحقيق "الإصلاح الوطني"، ودونها يصبح كل شأن "إنتقالي" خاضع لمزاج هذا الفصيل أو ذاك، ومصالحه المباشرة دون مصالح الشعب العامة..

"نداء الإستغاثة السياسي" الأول، حدد قواعد إنطلاق صلبة لمواجهة كل أشكال "الرداءة السياسية" التي سادت خلال سنوات الإنقسام، المستثمرة من العدو بحدها الأقصى لتحقيق "مشروعه التوراتي الكبير"..

"نداء الإستغاثة السياسي"، أسس كلها قابلة للتنفيذ، وفورا، لو كان البحث عن طريق إنقاذي للمشروع الوطني هو الهدف، وليس خلافه..

"نداء الإستعاثة السياسي"، هو أول فعل يجمع قوى وفصائل ليست من لون فكري - سياسي متماثل، فلا هو بعد يساري، ولا بعد متأسلم كما كان سابقا في محطات مختلفة، وبدون الفصيلين الأكبر فتح وحماس، وإن كانت الخسارة غياب حزب الشعب الذي كان يجب أن يكون مكانه هنا، وليس هناك..

وأحسنت أطراف البيان، انها لم تبحث عن توقيع لـ"مسميات فصائلية"، وجدت في أزمة الإنقسام لخدمة طرفي الإنقسام..

وبعد، فالخطوة الأولى لما بعد نشر "نداء الإستغاثة السياسي"، أن تعلن أطرافه أعضاء المجلس المركزي مطالبتها بتأجيله كي يفتح الباب من أجل البحث عن آلية تنفيذ لقاء بيروت 2017، وفي حال إصرار "تيار عباس السياسي" على عدم التأجيل"، تعلن هي مقاطتها لحضور الجلسة القادمة، فأي مشاركة منها تنسف عمليا جوهر النداء الإستغاثي..

ويتطلب ما بعد النداء، ان تبادر تلك القوى، بمساءلة الحزب وبعض القوى أعضاء منظمة التحرير، وتيارات سياسية فاعلة، عن إمكانية توقيعها على المعلن، وفي حال رفضت أو تباطئت، تنطلق تلك القوى في حركتها السريعة جدا، لكيفية فرض واقع التعامل مع النداء الأخير..

ولعل الخطوة الأولى، ضرورة الذهاب الى القاهرة، ومناقشة الأشقاء فيها، كما ضرورة اللقاء مع الأمين العام لجامعة الدول العربية لبحث قواعد الإنقاذ الوطني الجديدة، وحث الجامعة على المشاركة الإيجابية لدعم الدور المصري، بشكل عملي..

بالتوازي يمكن القيام بعقد لقاءات مع مؤسسات وشخصيات وطنية لتعزيز قوة النداء، دون البحث عن تشكيلات جديدة، فالقوى الموقعة، مع حزب الشعب لو رغب، كافية لخلق حراك جديد بقوة جديدة..

عناصر النداء هي كل ما يمكن أن يكون، وبتسلسل مترابط ومنسجم، لحركة إنقاذ المشروع الوطني، وربما تكون الأخيرة..

زمن النداء من ذهب..يستحق كل جهد يجب أن يبذل!

ملاحظة: "الصاروخ الغزي الدقيق" الذي أربك الكيان، لم يعترف عليه أحد على غير العادة الفلسطينية..تلك ظاهرة إيجابية فليس كل صاروخ دقيق في الإصابة هو دقيق في السياسة!

تنويه خاص: من أكثر المظاهر السلبية التي كشفتها أحداث صاروخ بير السبع، غياب موقف إعلامي - سياسي متفق عليه، الحال كان كـ"سوق فراس" الغزي..مطلوب ناطق بإسم غرفة العمليات المشتركة وبلاش تتقاسموه كمان!

هل بدأت رحلة تجاوز عباس؟!

كتب حسن عصفور/ كان مشهد الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، بعيدا عن النص السياسي البائس والهزيل، بل والمعيب، مؤشرا على حدوث جديد قادم في المشهد العام، ولقد أقدم على مغامرة لم تكن حساباتها كما "إشتهى" مريدوه أبدا، رغم كل حفلات الزفة الإعلامية، التي حاولت وسائل إعلام لا ترى سوى ما يرضي وليس ما يجب أن يكون..

والمشهد، لم يكن صحيا فحسب، بل ما تعلق بالمباحثات "الجادة" في مؤتمر الدول المانحة لـ"إحداث" الإختراق المرتقب في "الملف الإنساني" لأزمة قطاع غزة، التي وصلت الى حد باتت دولة الكيان تراه أكثر خطرا عليها من "حسابات" العقاب المتفق عليها بينها وبين سلطة عباس منذ أبريل عام 2017.

قبل عدة أشهر بدأ الإعلام العبري، ينشر تصريحات لقادة إسرائيل، خاصة وزير الجيش ليبرمان، بأن إجراءات عباس ستدفع غزة للإنفجار في وجه إسرائيل، وخلال لقاء نتنياهو مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، طالبه بالضغط على رئيس السلطة محمود عباس بوقف الإجراءات العقابية على قطاع غزة، لأنه بذلك يدفع نحو حرب بين تل أبيب وغزة، التهمة عباس يريد حربا وتل أبيب لا تريد..اي مفارقة تلك في تاريخ سواد نادر..

لا جدال أبدا، ان سبب الكارثة الإنسانية - السياسية التي يعيشها قطاع غزة، تبقى هي دولة الكيان، وكل "البكاء الإنساني" لن يغير من الأمر شيئا، لكن ذلك أيضا

ما كان له ان يستمر لولا "الشراكة" بينها وسلطة عباس، شراكة لم تكن سرية أبدا، بل جاءات عبر رسائل موقعة من منسق العلاقات الإسرائيلية في حكومة رام الله حسين الشيخ..

يوم الخميس 4 أكتوبر 2018، قد يصبح له بعدا مميزا في الواقع الذي يتم رسم ملامحه بأشكال مختلفة، وبمسميات بعضها "إبتكاري" عبر البعد الإنساني هروبا من حقيقة الملمح السياسي القادم، وفقا لرؤية لم تعد مجهولة، وصولا الى الى تدمير وحدة الدولة الفلسطينية المرتقبة، لسنوات قادمة..

في هذا اليوم، بدأت رحلة تطبيق "الحل الإنساني" لـ"المسألة الغزية"، بعد أن وافقت إسرائيل على تزويد القطاع بوقود لمحطة الكهرباء، دون إنتظار موافقة محمود عباس وحكومته المحاصرة وطنيا، ولعبت قطر دورا مركزيا في تنفيذه بأمر أمريكي مباشر للطرفين..

خلال الأسابيع الأخيرة، أعلن مبعوث ترامب للسلام جيسون غرينبلات، ان تطبيق "الحل الإنساني" في قطاع غزة سيتم بعباس أو بدونه، والحق أنه البعض تعامل مع ذلك القول بخفة سياسية عالية، خاصة "تحالف عباس السياسي"، وأطلقوا من الكلام ما يزلزل محيط المقاطعة وحواليها، دون أن يدققوا جيدا في تحركات بدأت لصياغة خطة تنفيذ ذلك "الحل" خلال مؤتمر الدول المانحة، وإكتفوا بعباس وهو يعلن للعالم خلال خطابه "الفضيحة" أمام الأمم المتحدة يوم 27 سبتمبر 2018، بأنه مستمر في حصاره للقطاع ما لم تعلن حماس "إستسلامها الكلي" لرغباته الشخصية..

تبلورت خطة "الحل الإنساني"، ولم تمض ساعات حتى خرجت أوساط إسرائيلية انها تدرس كيفية كسر الحصار، فيما أعلن ملادينوف المبعوث النشط، اللامقبول من طرفي المصيبة الإنقسامية، بأن العالم "لن ينس غزة"، جملة اثارت كثيرا من علامات الإستفهام السياسي، خاصة توقيتها بعد خطاب العقاب العباسي للقطاع..

التوافق القطري - الإسرائيلي على إدخال وقود محطة الكهرباء هي الشرارة الأولى لتطبيق مقولة "العالم لن ينسى غزة"، والمفاجأة هنا ليس تخلي دولة الكيان على توصية جهاز أمنها (الشاباك) ورئيسه صديق عباس، بأن لا تقدم على أي محاولة سياسية لإضعافه، بل في تخلي قطر عنه، وكأنها رسالة سياسية تعلن بدء

رحلة ما بعد عباس، برعاية أمريكية وتنفيذ قطري إسرائيلي، إستكمالا لما كان منذ العام 2005..

مقولة غرينبلات الحل سيتم بعباس أو بدونه، بدأ فعليا، عبر صفقة جزئية بابها تحسين كهرباء القطاع، وهي في الواقع مؤشر لعهد سياسي جديد..

من يتابع أحداث الضفة داخليا، بين أقطاب حركة فتح، يلمس أن "صراعا خفيا" قد بدأ فعليا لما بعد عباس، تخزين أسلحة ليس لمقاومة المحتلين، وترتيبات تنظيمية أبرزها حركة واسعة لتعيين محافظين مرتبطين بمراكز قوى داخل فتح (م 7)، ولا تزال حركة ترتيبات الصراع مستمرة، وقد تشهد مفاجآت كبرى في تشكيلة قيادات أجهزة الأمن، تتوافق وحركة المحافظين لخدمة تيار بات مطلوبا عن غيره من تيارات الصراع التقليدية..

"وقود كهرباء" قطاع غزة سيكون "وقودا" لصياغة مشهد سياسي مختلف كثيرا عما كان قبله، وبعيدا عما سيقال من "جوقة اللغو الكلامي"، فلم يكن بالإمكان الموافقة على تلك "الصفقة الإنسانية" دون وجود "صفقة سياسية" تتجاوز عباس سلطة وحضورا ودورا..

المسألة لم تعد هناك "صفقة أم لا"، بل هل يمكن تعطيلها قبل فوات الآوان، أم لا، القرار بيد محمود عباس وحده ولا شريك له في ذلك، بيده وقفها وقلب كل أركانها رأسا على عقب لو أراد فعلا مواجهة ما سيكون قريبا واقعا وليس تخيلا، أو أن يبدا في "لملمة بقايا ما له"، ويستعد لمصير لم يتحدد بعد، وقد لا يبقى ضمن "تفاهمات سرية" جرت سابقا، فلا حصانة لمهزوم..

الوقت من ذهب نعم، وما بدأ لن يتوقف بأي "جعجعة" مهما كبرت أفواه البعض..فقط خطوات فورية سريعة لكسر رحلة الإنقسام، دون أوهام التشريط التمكيني، فمن بات عليه الترجي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من اليوم فلاحقا هم "فريق التمكين الشامل"..

بعضا من "الصحوة" ليست عيبا، بل ربما تكون حسنة سياسية!

ملاحظة: يحيى السنوار قائد حماس في قطاع غزة إستغل الإعلام العبري ليرسل "رسالة سياسية جديدة"، بأن "الحرب ليست حلا"..كلام سيكون أثره أكبر كثيرا من عدد أحرفه، وفي توقيت ذهبي لحماس!

تنويه خاص: نقابة المحامين تعلن رفضها لمسابقة تعيين وكلاء النيابة لغياب الشفافية..في ذات اليوم قرار بتعيين إبنه محمود الهباش ديبلوماسية في قنصلية فلسطين بإسطنبول..شو الربط بين الإثنين..والجواب صحيح، انه الفساد السياسي!

هل هناك مصالحة "وطنية" بين "خونة"!

كتب حسن عصفور/ فقدت الساحة الفلسطينية كثيرا من "اخلاق" العمل السياسي، خلافا وإختلافا، قولا وفعلا، وبلا أدنى تفكير، فكلما سيطر "العجز" على المشهد الوطني العام، تغزو حركة "تبريرات" وإتهامات وإستعداءات، في محاولة لتغطية فقدان القدرة على ما حل بالواقع..

هزلية المشهد الفلسطيني، تتلخص كثيرا في كيفية تعامل الأطراف الفلسطينية عند كل محطة إيجابية أم سلبية، فتجد حركة "القبل والضحك" - أحيانا بشكل مقزز-، والتصريحات التي لا تبقي من "المودة والحرص الوطني"، تصل الى حد الإشادة بالآخر بصفات ليست منه، بل ويعلم من يقولها بأنها "كذب صاف"، لكنها تحضر بلا أدنى سيطرة، تترافق معها الإدعاء العجيب، بأن محرك ذلك هو "المصلحة العليا" للشعب الفلسطيني..

وأمام، أول مطب ما، حقيقي ام صناعي، أمام مسار أطراف المشهد، تبدأ حركة من الردح السياسي الفريد، يصل الى الدرك الأسفل سياسيا وأخلاقيا، بل ووطنيا، بكل الصفات التي لا تبقى للإنسان مكانا فيها، حتى تصل وبسلاسة عجيبة الى إتهام الآخر بـ"الخيانة الوطنية"، بل والمطالبة بمحاكمته شعبيا وقضائيا..

وفي اليوم التالي، تقرأ ما يذهب بأي "بقايا عقل"، بأن الأطراف تلك تبحث سبل المصالحة بينها، وأنها من أجل "مصلحة الشعب العليا" تذهب الى العاصمة

المصرية لتدوير نقاط الخلاف، لإنهاء الإنقسام وصولا الى المصالحة، وفقا لما تم الإتفاق عليه، من أوارق مسنودة الى سنة التوقيع..

نعم، مصلحة الشعب الفلسطيني العليا، تتطلب تحقيق المصالحة الفلسطينية، وإستمرارها هو مصلحة إسرائيلية عليا ولمشروعها التهويدي الإستعماري، وتلك بديهية لا تحتاج لأي بيان من هذه المكونات السياسية، التي هي ولا غيرها، اساس "البلاء الوطني"..

لكن السؤال الذي يثير كل أشكال القرف العام، هو كيف يمكن لأطراف كل منها يتهم الآخر بالخيانة الوطنية، ويجب المحاسبة والمساءلة أن تتصالح في اليوم التالي..

فمثلا، حركة فتح (م 7)، دعت وعلى لسان عدد من قياداتها لحركة شعبية في قطاع غزة من أجل "إسقاط حكم حماس المتمرد"، بل أن رئيس وفدها للتحاور مع حماس هو أكثر من طالب "أهل القطاع" للخروج في "هبة شعبية عارمة" لتحقيق "حلم القائد والقيادة"، وسنتجاهل أن هذا الشخص تحديدا لم نسمعه يوما يدعو لأي حركة للخروج ضد سلطات الاحتلال في الضفة والقدس، بل لم يكن له يوما حضورا في أي فعالية شعبية ميدانية، خلافا لنائب رئيس حركة فتح محمود العالول وبعضهم..

مقابل ذلك، لا تتوانى قيادة حماس إعلاما وساسة وعناصر، بأن تبدأ حركة التخالف بإطلاق كل الصفات التي تخطر لها على بال، دون أي تفكير فيها، من الخائن والخيانة الى الشخصي والسياسي غير المعقول..حماس تعتبر رئيس فتح محمود عباس وقيادتها في منزلة الخونة، مرة بإسم إتفاق أوسلو، وأخرى باسم التنسيق الأمني، وملاحقة "المجاهدين"، وتارة تحت شراكة دولة الكيان بحصار غزة..

حماس تطالب بمحاكمة عباس وقيادته بتهمة "الخيانة الوطنية"، تلك آخر ما أنتجت مطابعها الإعلامية، وبعد أيام لا أكثر تقرأ، ان وفدا لحماس في القاهرة لبحث ملف المصالحة وإزالة العقبات، وتقرأ أنها تتعامل إيجابا مع الدور المصري على طريق إنهاء الإنقسام الوطني..

تكرارا، ان المصالحة هي الهدف الأسمى الذي يبحث عنه الشعب الفلسطيني راهنا، لأنه لا مجال لأي نصر سياسي مهما كان شأنه، في ظل هذه المؤامرة الامريكية - الإسرائيلية المنفذة بيد محلية، لكن كيف يمكن تحقيق المصالحة بين "أطراف خائنة"..هل يمكن أن يكون هناك تصالح بين "وطني" و"خائن"، سؤال أكثر بساطة من كل ملفات البحث يستحق الرد أولا..

عندما نصل الى هذه الحالة لتشخيص الواقع، يصبح الحديث عن أي مصالحة كذبا، ما لم تتقدم أطرافه قبل البحث فيه وعنه، بإعتذار علني للشعب الفلسطيني عما فعلت وقالت..وأن تتعهد لاحقا بأن لا تسير في دائرة السقوط السياسي - الأخلاقي لحركة الإختلاف، والتي لن تنتهي مهما حدث من تصالح، فالإختلاف سمة حياتية المجتمعية قبل السياسية، كانت وستبقى..

لغة التخوين وحركة "القبل والأحضان" هي التلخيص المكثف لواقع حال فصائل عمل المشهد السياسي، سلوكا ومواقفا، الكذب والنفاق والتزوير..الأقوى حضورا من الصدق والمكاشفة..

عندما نتعلم كيف نختلف عندها نتعلم كيف نصطلح!

ملاحظة: اثار حفل غنائي أقامته مدينة "روابي" في رام الله، ضمن نشاطتها التي لا تتوقف في مجال الترفيه، موجة غضب واسعة.. الجرم ليس في حق الناس بالفرح، بل ذلك الإحساس أن "الفرح" مصطنع لهدف آخر..

تنويه خاص: لقطة ضوء طال إنتظارها..تكريم الفنان حسين منذر أيقونة فرقة "العاشقين" التي خلدت بمنتجها النقي تاريخ كفاح شعب فلسطين..لكن التكريم الحقيقي أن تصبح قيم أناشيد الفرقة حاضرة في سلوك "المكرمين"!

رسائل "وقود الصفقة الصغرى" وخذلان عباس!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، أثمرت حركة الحرب السياسية على مواقف سلطة رام الله ورئيسها، من قبل حكام تل أبيب، حول عرقلته المستمرة منذ 2017 لمنع كسر الحصار على قطاع غزة، بتمرير أول وقود "الصفقة الصغرى" بتمويل قطري على طريق "تمويل الصفقة الكبرى" نحو عزل "تحالف الرئيس عباس" عن التأثير على مسار الأحداث.

يوم 9 أكتوبر، كشف كم أن "الصراخ الصوتي"، لم يكن له أي قيمة في تحديد ما أقرته أطراف متعددة، من أجل إعادة صياغة المشهد السياسي وفقا لما سيكون، دون أي حساب لمن أدعى كذبا طوال أشهر بأنه يملك مفتاح التأثير، وله وحده حق القبول أو الرفض..

"صفقة الوقود القطري"، حملت عدد من الرسائل، أبرزها أن صفقة ترامب تسير بهدوء كما أرادت الإدارة الأمريكية، وإنتقلت، الى التطبيق العملي للجزء الثالثا منها، الخاص بقطاع غزة، بعد أن حققت مرادها في القدس وقضية اللاجئين، وفقا لما اعلنه فريق التنفيذ برئاسة كوشنير وغرينبلات..

"صفقة الوقود القطري" اشرت أن الجهاز الأمني الإسرائيلي، أو غالبية المؤسسة، قد حسمت الأمرنحو "حمايتها" لعباس، ولم تعد تر به "الجدار الواقي الثاني" في الضفة والقدس، فكانت "الموساد" المفاوض" الأساسي لعقد الصفقة، بما له اثر مضاف مع الدولة القطرية أيضا..

رسالة الموساد سيكون لها اثر كبير في قادم الأيام على فريق عباس ذاته، وستبدأ بعض الأصوات في "التغريد" خارج السرب المعتاد، ولن يكون مفاجئا أبدا خروج البعض منهم للدعوة التصالحية بشكل مختلف، والدعوة لكيفية تفكيك الحصار على قطاع غزة، وقد يذهب آخرون أبعد منذ لك بضرورة وقف سياسة "العقاب الجماعي" التي جسدتها إجراءات وقف الرواتب..

"صفقة الوقود القطري"، بدأت بمحاولة علنية من قبل سلطة رام الله بتعطيلها، ما أدى الى شركة "باز" الإسرائيلية المزودة لوقود القطاع، بالكشف علنا، أنها تعرضت لتهديدات من سلطة رام الله لو أنها أقدمت على تزويد القطاع بوقود

ممول من قطر، وفي ذلك فضيحة مركبة، أن الشركة كشفت دورا مخجلا لسلطة عباس، الى جانب أن فشل الضغط العباسي، فتح الباب لكسر كل أشكال الحصار لاحقا..

"صفقة الوقود القطري"، رسالة بأن حكام الدوحة حسموا أمرهم كليا من سلطة محمود عباس، وأنهم مستمرين في تنفيذ المخطط الأمريكي كما أريد لهم، وأنهم إستخدموا عباس لفترة محددة خدمة لأهداف محددة..وعل تلك المسألة هي الأكثر خطرا سياسيا على تحالف عباس القادم..

"صفقة الوقود القطري"، ستكون بوابة كبيرة لترسيخ "سلطة حماس" بأشكال متعددة"، وأنها لم تعد عقبة أمام تنفيذ "خطة ترامب"، بل أنها لن تكون عقبة أمامها، بعيدا عن بيانات اللغو المطلوب..

"صفقة الوقود القطري"، هي وقود بناء مشهد سياسي جديد، يمنح قطاع غزة حالة سياسية خاصة، أقرب لبناء "كينونة" ضمن قواعد متفق عليها، تبدأ من "البعد الإنساني" الى حين الإنتهاء من تنفيذ عناصر الصفقة الأمريكية في الضفة الغربية..

"صفقة الوقود القطري"، اكدت بلا أي إلتباس، ان صفقة ترامب، كما أعلن القائمون عليها، لا تحتاج موافقة اي طرف كان، فهي مبادرة للتنفيذ وليس للتفاوض، وما سيبقى للحديث المرحلة الأخيرة منها، بعد تنفيذ القسم الرابع في الضفة الغربية، وتعزيز المشروع التهويدي، عندها سيفتح الباب للتفاوض على ما سيكون مستقبلا..

ولكن تبقى هناك بعض تقديرات، أن عملية عسكرية "محسوبة" في قطاع غزة قد تكون "ضرورية"، لتسهيل تمرير التنفيذ الكامل للشق الثالث من صفقة ترامب، عملية تفتح الباب لترسيخ واقع سياسي جديد يكون لحماس الدور الأكبر في تقرير مصير ما بعد "حكم الكيونية"، عند تنفيذ القسم الرابع للصفقة بالضفة المحتلة..

"صفقة الوقود القطري"، كشفت أن أسلحة عباس التهديدية كانت معتمدة بالأساس على أمن دولة الكيان، فعندما خذله إنتهى مفعول "المقاومة العباسية"، ورد الفعل

العلني في إعلامه تأكيد لتلك الحقيقة..وما قاله غرينبلات يوما أن الصفقة تسير بموافقة عباس أم بدونه باتت واقعا..رغم كل ما قالته الفرقة الخاصة..

رحلة "وداعا عباس" بدأت..وقد تكون أكثر سرعة من قدرة فريقه على "الإستيعاب" والتفكير!

ملاحظة: ملطمة سياسية لا سابق لها شهدها الكيان العنصري مع رحيل نموذج الكراهية والحقد نيكي هايلي عن تمثيل أمريكا في الأمم المتحدة، أحد مسامير الصهيونية كما وصفها أحد عتاة العنصرية في تل أبيب سقط..لا سلاما يا أنت!

تنويه خاص: الشاب أشرف منفذ عملية بركان، أصاب المؤسسة الأمنية لجيش الاحتلال بدوار خاص..لا زال البحث جاريا وسيبقى حرا لو لم تمتد يد "غدر شقيقة" لمساعدتهم كـ"عربون حسن نوايا أن لا تتركونا" وحدنا!